

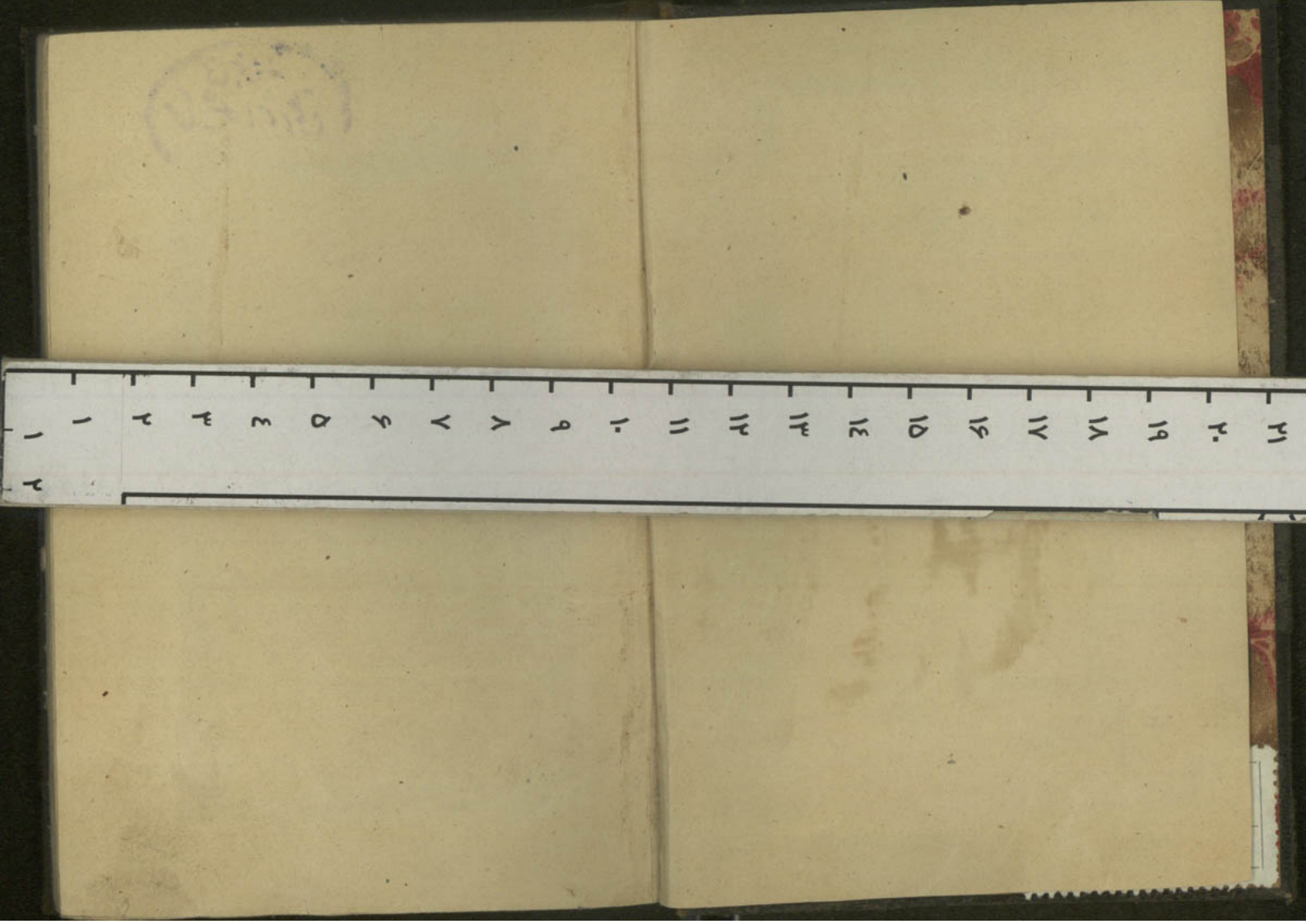
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۴۲۳



خطی اهدائی		۴۲۳
کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
<div style="display: flex; justify-content: space-between;"> <div> <p>مؤلف ( )</p> <p>مطبع ( )</p> <p>آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی</p> </div> <div> <p>مؤلف</p> <p>چند ( ۴۲۲ )</p> <p>از کتب ( )</p> <p>مطبع ( )</p> <p>اهدائی</p> </div> </div>		
شماره ثبت کتاب	۴۱۱۳۰	۴۲۵۰
		

2 1  
1  
2  
3  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي استبس قواعداً للحكام ورفع دعائم الاسلام  
وميز لعباده كلالاً من الحرام وختم للاديان بافضل ختام  
وجعل شريعة محمد مودعةً للانام الى يوم القيام ولتمتها  
بخلافة علي امير المؤمنين عليه السلام وعمرت له الدنيا  
الكرامة **وبعد** فقد سئلني جمع من الاتقياء وطائفة  
من الاخوان الاصفياء ان اكتب لهم رسالة محتوية  
على اصول الواجبات وابيضاح ما اقرضه الله من  
العبادات والاعتقادات فاجبتهم الى ذلك وسلك  
فيها افضل الله اوضح المسالك ورجاني من كافة  
الاخوان الكرام الناظرين اليها ولو بعد مرور  
الازمان والايام ان يشركون في صالح الذمالة  
ويشكروا الله ان يجزيني على تاليفها خير الجراء وتمتها  
بسم الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
بقيتنا الطالب في معرفة المفروض والواجب وقد رتبنا  
على مطلبين **الاول** في اصول الايمان ويلزم بها العلم  
عن الدلائل بطريق العموم واليقين ولا يكفي الظن بالتقليد  
والحدس والتخمين وهو خمسة اصول الاسلام منها  
ثلاثة متي محمد واحداً منها اوشك فقد كفر **القول**  
معرفة الله ويكفي في اثباته ومعرفة صفاته النظر  
في الآثار وتصرف القلب والتهار وما شرف من عجائب  
المخلوقات في الارضين والسموات من سائر المخلوقات  
وجميع صورها الحيوانات وغيرها من الموجودات  
فان في تدبيرها وتقلب احوالها برهاناً واضحاً على وحدانيتها  
وانتمائها الى صانع موجود واجب الوجود في ذاته  
غني عن الموجودات قد يسمي ذلك ذاتاً ابدية حتى  
تجاوز عالم متصف بهذه الصفات من حيث الذات

بل هو عين الذات فتكون قد رتبته عاماً لجميع المقدرات  
وعلمه عاماً لجميع المعلومات لا يستولاه جميع المعلومات  
والمقدورات بالنسبة إلى الذات وقدمه مستأنز  
لنفي ما يقتضي الحدوث كالجسمية والعرضية والضد  
والمثلية والزمنية البصرية وورود الحوادث في المكان  
والاتحاد والاختصاص بزمان أو جهة أو زمان والمزاج  
والذات واللام والفرج والحزن ومقتضى عموم قدرته  
نفي الشريك وثبوت الكلام والإمير والنعيم والقهر والحر  
والملاك والملاكوت والتنزيه عن صفات النقص والجمع  
لصفات الكمال **وهذه العلام** وسيجي بيانها فيما يقتضيه  
العلم الذي بثبوتها بجميع الكيفيات فيثبت له صفت  
الادراك وهو العلم بخواله لاكتشاف الخاص دون الجاهل  
المتشعبة للحدوث وبذلك سمح وصفه بالشمع البصير

دفعها

ويعلم لذلك قيل عن الله كما أنه يعبر عن القدرات فيقال  
يد الله والوجه في ثبوتها لا يمكن صدور تلك الأفعال  
الحكمة المتقنة الأسمى هو وحده الذات مبدأً فيض جميع  
الكمالات وليس سوى اتحاد واختار والملاك الجبار  
من قصرت الأوهام عن معرفة كنه جبروته وتفاضل  
الأفهام عن إدراك حقيقة ملكوته تبارك الله رب  
العالمين ويمكن إثبات أكثر هذه الصفات بصريح  
الإثبات ومقتضى الترتيبات فانه بعد إثبات الواجب  
وعدله من طريق المعقول يمكن إثبات باقي الأصول  
من طريق المنقول ولا يجب العلم بالصفات تفصيلاً  
بل يكفي معرفة أتمه تعالى بجامع لصفات الكمال منزهة  
عن صفات النقص **الثاني** من أصول الأصول النبوة  
ويبرز على هذه الآية ان يعلم ان العلم بصفات

الذين يؤمنون بالله واليوم الآخر وعلما  
وعلى ما لو اشتهى بين الله وبين الناس ومن قورعه  
الله من كافة المعاصي والادناس محمد بن عبد الله بن  
عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن  
كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر  
بن مالك بن نضر بن كنانة بن خزيمية بن مدركة  
بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان  
واقه امة بديعة وهبت ويكفي في اثبات ذلك لزوم  
وجود الحق مسمى بالذم لقطع معاضد الخلق ولا يفي  
الناس على الله حجة كما دل على عليه فريخ العمل في نظر  
الناحية بعد وصية عيسى وقد اقرضوا مع ان كل من  
الذي التوق قد فقه الله وان قيل فجزية واما ان  
طاعة الله لا تكون في الشامل في جميع وقته وبقا

الباطل

الباطل على الحق ولا قبل شريعتهم الغرض ان لا يؤلفوا  
ظهورا وكيفية برضى العقل والعقلاء بان الله يدع هذه  
الامة مصممين على باطلهم فيما بلغ من الزمان الى  
يومنا هذا ما يزيد على الف ومائتي سنة ولا يرسل  
ولا يخبرهم ولا يبين لهم على انهم معذرون بما  
راوا من المعاجير وسعوا لامة ما من بعد عهد عن  
نعمتي النبوة فانه لا يكلف الا بما سمع ونقل اليه متواترا  
ولو كلفهم ثلثا على ذلك لكان فكيف بما لا يطاق  
ولا قد لا يعطون ولا تثبت النبوة لبطلت نبوة الانبياء  
ولو ان البعده عن نعمتي النبوة لم يضر باتباع الاخبار  
المتواترة لما وجب الاقرار ممن يتأخر من الامة المتألفة  
عن انبياءهم بنبوتهم ثم كيف يثبت عندنا نبوة الانبياء  
الناظرين معاجيرهم ولا تثبت نبوتهم من غير ما

ان من غير ملقوي طلقوا في ربه خبره في ذلك ممددا وفي  
 عندا ومن جملة ما اشتقاق القوم في دليل الغلام وحين الجمع  
 وتبيين الحصى وتكليم الموت والتهائم والاختبار بالبعث  
 فيما لا يحصى من المقامات وتكثير القليل كالذراع  
 ولين شاة امر معبد وطوى البعيد وثمار يابس الشجر الى  
 غير ذلك وكفى بكخابد الله معجرا مسمة من مدخل الدهر  
 حيث بان به عربا عربا وحقاقت معاضة فحول الفصاة  
 والبلغاء فيجزي عن ذلك وقصاها تلك وكانوا بين مسلم  
 صيادق ومقرنا في **الثالث** من اصول الدين مظالم المعتكف  
 الجحمان في كفي في حصول اليقين في حكم العقول في  
 لتولوا اصل المعاد لصانع عمل العاقلين وضاعت حقوق  
 المظلومين مع ان الله لا يراهم على الظالمين ولا يراهم  
 في الدنيا والآخرة

بشر

لبراء مع ان اقبلها على الفجار في مقدار اخر ضاع عن الاختيار  
 وعود تلك الاجسام لانها لم تشرع للطاعات والاثام  
 على ان في حكم الآيات فيمن يأتى الانبياء الذين صدمتهم  
 المعجرات كفاية في اثبات المطلوب وهذه الاصول الثلاثة  
 اصول الاسلام فمن انكروا فرد في واحد منها في غير  
 فصحة النظر فقد كفر **الرابع** وهو من اصول الايمان  
**الامانة** ويلزم هذه الامانة الاقرار بامانة الائمة الاثني  
 عشر وعصمتهم ووجوب طاعتهم ويكفي في اثبات ذلك  
 حكم العقل بلفظ يجب على الله تعالى ان يسلط على عباده  
 فيكون شخص يرشدهم الى طريق الهدى ويؤذوهم عن  
 حثيث الشئ والردى وعصوة والالط على كاضلوا وذل  
 كما زلوا فله يكون ظاهرا بينهم باسمهم ومنها هم الان  
 على الشوكة الظالمين كما انهم في الدنيا والآخرة

على ان كتاب الله المحجل الذي لا يورث في الفهم بغير الراد  
 منه الامميين وكيف يجعل الله البند اسحاكا يدبره ويدبر  
 الجوارح وهو القلب ويدع الناس في هرج ومرج وكيف  
 يوجب الله نصب الوصي على النبي <sup>عليه السلام</sup> لا يختل الموارث  
 وتضيع الحقوق ولا ينصب لهذه الخلائق من يدبرهم  
 وكيف يوصي نبيه بجزئيات الاموال وكيف يتجوز  
 والصلوات والغسل والكفن والدفن ويدع هذا الامر  
 العظيم وفي الايات الباهرة والاشهاد المتواترة ما يغني  
 من طلب الحق واعرض عن هؤلاء الخلق في الايات ما  
 دل على لزوم اتباع علي <sup>عليه السلام</sup> وكونوا مع الصادقين  
 وقوله تعالى ائمتنا وليكم الله وبره <sup>عليه السلام</sup> والذين آمنوا  
 وقد عرفت المفسرين من متا ومنهم ائمة المراد بالذين  
 المؤمنون على عقده الامامة <sup>عليه السلام</sup> فوجب ما ذكر

معه ولا يكون الامامة <sup>عليه السلام</sup> او لوجه التصرف في الامامة  
 والا فلا فضل فيها والافتران مع الله ورسوله <sup>عليه السلام</sup>  
 مضافا الى المحصر بانما وفي الايات ما يدل على ان الامامة  
 لا تكون لغير المعصوم لقوله تعالى لا يزال عهد الظالمين  
 كما طرح فيه بعض المفسرين ولان غير المعصوم لا يسلم  
 من ظلم نفسه والمراد بالعهد الامامة كما يدل عليه  
 سوق الآية وقوله تعالى ان يهدي الى الحق اخوان  
 يتبع ام من لا يهدي <sup>عليه السلام</sup> ان يهدي وقد قال ابن عباس  
 انه ما عرفت آية في المفسر ان فيها منج الا وعلى  
 اصلي <sup>عليه السلام</sup> ولما اخبروا فلا يمكن حصرها كخبر الضمير  
 وحديث الطائفة المشوية <sup>عليه السلام</sup> والاشهاد وحديث المقاتلة  
 وجواز من يهدي <sup>عليه السلام</sup> من موسى وفي خبر آخر  
 ما عرفت من المفسرين من منعه <sup>عليه السلام</sup> وغير ذلك من الاخبار

كقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع الحق والبر مع الحق قوله مع الحق والبر مع الحق  
سلك الناس طريقا وسلك علي غيره فاسلك طريق علي  
وقد ادعى الخلافة لنفسه ضرر في حق من سلكه المتواتر  
كالشقيفة ونحوها صريحة في ذلك وقد صدق  
الله ورسوله دعواهم وفي احواله واخلاقه وعالومه  
وما جاز به واخباره بالغيثات وحل المشكلات حتى  
قبل قضية ولا ايا حسن لها وشجاعة مشهورة حتى  
نزل الاسيف الاذ والفقر ولا في الاعلى كفاية  
في الدلالة على المطلوب ولكن ما نسب اليه رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم على انه لا يعضو سوا اتفاقا ولا  
ايافة للقوم لهذا المنصب بعد غضب الزهراء وعجالة  
الفتي في الرقعة والذروة وطالب اخلاق الهدى التي  
مما رتبته قد لا يعمل في هذه مع فية الشر

فان منهم من سلك طريق علي وسلك غيره فاسلك طريق علي  
وقال لولا علي هلك عمر ومنهم من قال ايا لوقا لوقا  
فلست بجنتكم كما علموا فيكم الى غير ذلك **واما**  
باقي الامة فمع انهم عرفت النبي الذين امرنا  
تبعهم والتمسك بهم واتم مقرون مع القرآن  
ومع شهادتهم امير المؤمنين ونصبه لهم جميعا  
ونصب الحسن والحسين ثم نصب واحدا بعد واحد  
فبعد اثبات ما ثبت فيهم من كفاية في  
اثبات امامتهم ما رواه العامة فضلا عن الخاصة  
من قولنا ان خلفاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليسوا  
وروا في عدة اخبار الشخص عليهم واحدا واحدا  
باعتبارهم وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خبر مقطوع من  
كانت في الخبر في الامامة في كتابه كانت من الامامة

وهو صريح في أن الإمامة من الأصول وليست في هذا  
 وظاهر في بقاء الإمامة إلى آخر الأبد وقوله ياتي  
 زمانا على امتي القابض على ذنبه كالقابض على الحجر  
 على أن جميع المسلمين معترفون بأن الإمامة الاثني عشر  
 لم يكونوا على باطل مع أن اليد بيضة تحكم بانهم كانوا على  
 طور مخالف لطور القوم فلم شيعة وانباع كان القوم  
 يتطالبونهم للقتل وكانا لسان الرضاء واو لا ولم تكن  
 مذاهبهم على وفق مذاهب الفقهاء الاربعة مع  
 انهم يخرجون ان كل من خرج عن المذاهب الاربعة  
 فهو على باطل والاستناد على الإجماع ظاهر الفساد ثم  
 لا يخفى على من عصى قواه واطاع جلاله ونظر بعين البصيرة  
 وتامل في حقيقة النبوت ان طريقتي القوم تأمير  
 والإجماع مع شتم طريقتي طاعة عليهم علم واضع القصار

والإجماع

والإجماع وقد سلكوا في الدين مسلك الملك والامان  
 وساروا على جادة الدولة والوزارة توارثها  
 صاغرها عن كابرهم وخلفاء اولهم لآخرهم  
 وقد سلكوا على غير جادة النبوة وابدعوا بدعا  
 توارثها العثمانية عن العباسية عن الاموية  
 ومما يزيد شدة ذلك وقعة الجبل وصفين وما  
 جرى في كربلاء على ربحانة خاتم النبيين ونحوه من  
**وامتثال** اصحاب الإمامية فقد حفظوا الوصية  
 وتبعوا المعتزات النبوية الذين آمنوا بمودتهم  
 والمحافظة على طاعتهم فتفكر في حقيقة المذهبين  
 وتامل فيما سلكه من الجادتين **والإمامية**  
 اثنا عشر اولهم علي بن ابي طالب وائمة فاطمة  
 بنت سيد المرسلين من بعده واولاد الحسن **والثاني**

من بعده الخيرة الحسن وائمة فاطمة الزهراء **الرابع**  
 من بعده ولد علي بن الحسين وائمة شاه زنان **الخامس**  
**من** من بعده ولد محمد الباقر وائمة امه عبد الله  
 بنت الحسن **السادس** من بعده ولد جعفر الصادق  
 وائمة امه فرو بنت ابي اسيم **السابع** من بعده ولد  
 موسى الكاظم وائمة حميد **الثامن** من بعده ولد  
 علي الرضا وائمة امه البنين **التاسع** من بعده ولد  
 محمد الجواد وائمة الخيزران **العاشر** من بعده ولد  
 علي الهادي وائمة سماعة **الحادي عشر** من بعده ولد  
 الحسن العسكري وائمة خديجة **الثاني عشر** من بعده  
 ولد القائم محمد صاحب الزمان وائمة نجس  
 وهذه العترة الطاهرة وفقنا الله لطاعتهم والنجس  
 في سائرهم **الحادي عشر** وائمة سواها والائمة

العدل

العدل بمعنى ان الله لا يجوز عليه الظلم والاختلال  
 بالواجب ولا يكتفي في اثباته عنه عن الظلم وجمعه  
 لصفات الكمال وتقر به عن ذمهم الخصال وقد  
 ذموا الظلم واهله وامر بفعل الافعال المرضية ونهى  
 عن الاخلاق الرديئة على انه لو جاز عليه الظلم  
 لم يبق وثوق بالانبياء ولا ائمة ادعى الطاعات ولا  
 تفاوت بيننا وبين التبعات وهذا ايضا كالامامة  
 يخرج من كونه عن رتبة المومنين وان حبيب في الدنيا  
 من المسلمين فيحرم ماله ودمه بذلك **المطلب الثاني**  
 في مرفوع الدين واصولها خمسة للصوم فمقتضى  
 الاعتكاف والصلاة ويقضي الطهارة والركوع  
 يتبعها الحسب والنجس فينبغي العز عن الجاهل والجاهل  
 بالامر وفهم الامر من النكر واعطى هذا العلم

وأيضا مضمونه انه لا شيء يخلو في الصلوة باقدا عظم من  
 ترك الصلوة وانما عجز الاعمال اذا قبلت قبل ما سواها  
 واذا ردت ردة ما سواها والبحث فيها ينحصر في مقاصد  
**للمقطوع في الوضوء وما يتعلق به وفيه مباحث الاول**  
 في بيان ما يشترط به وهو شرط في الصلوة الواجبة و  
 المندوبة واجزاؤها المنسية وسجود السجود في الطلوع  
 الواجب ومن كل آيات القرآن ويدخل فيها اسم فرعون  
 وابليس وقيلون ونوح وهم وحروفها ليس حرفه هو  
 يدخل في الحروف في دخولها والتشديد دون الحركات  
 والتسكنات فيمنع اسم الله ولو تغير الحرف في حروفه  
 الخاصة دون اسماء نساير الانبياء والارضياء و  
 انما ذكره في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه  
 كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه

الافاض المشترك كقبحين هذه الاشياء وغير ما يعتد فيها  
 قصد الكاتب ويدور المنع من ان اسم القرآنية فما على  
 الحاشية ونحو بحكم المكتوب على القرطاس وفيها كبت الريح  
 او وجد على نحو الكتابة اشكال وفي المنقوشة على  
 الابذان والحروف المقطوعة والمكتوب بالياض وفي  
 التطهير وضرب الكف بالاشكال ومثل اليد اشدة  
 والبدن مشتركة في المنع ومن الشعر وما لا روح فيه  
 الا حروف اجتنابه ولا بأس من اسماء السور وعبداد  
 الايات وقصصها ونحوها **والثاني** حروف الجملية وسجود  
 الشكر وسجود التلاوة وجميع افعال الحج والعمرة سوى  
 الطواف الواجب فيستحب فيها الوضوء ويستباح  
 بالوضوء الرافع للوضوء في كل حال في كل حال  
 الاستسكان او كذا في كتابه في كتابه في كتابه

وبعد ولا يستباح بالوضوء الضوري كوضوء الجنب و  
 الكايض **المختار** الثاني في بيان اجزائه وهي ستة ثلاث غسلات  
 وثلاث مسحات الاول غسل الوجه باجر الماء عليه  
 ولو خفيفا بنفسه او بمونة الكف ولا يجب غسل الملبس  
 منه ولا يجوز ترك ما ظهر منه مبتدأ من قصاص الشعر  
 منتهيا الى الذقن طولاً ومجري عليه منبذاً اعلى  
 مجموع الابهام والوسطى عرضاً ويرى بوضع وسط  
 الامتداد على وسط القصاص واجزأه على الوجه حتى  
 ينتمى الى الذقن فما دخل تحته دخل في الوجه ويخرج  
 عنه خارج عن الوجه فستر سئل النجاة وما يخرج عن  
 الحذر من الضيق نحو هذا رجة ولا يجب اتصال الماء  
 الى ما تحت الشعر الثابت في الوجه بل يكفي غسل ظاهر  
 عن غسل ما تحته من الماء من الرأس عليه فلا بد

منه

من غسل ما تحته ويلزم رفع ما يمنع وصول الماء او تحريكه  
 ولو شك في جبهه وجب اتصال الماء الى ما تحته ايضاً  
 ولو شك في اصل الحاجب لم يجب البحث على الاقوى و  
 يجب ان يبتدىء من الاعلى والاحوط ان لا يرد الماء في  
 الاثناء الى فوق ولورد الماء غير ناوي به الغسل ونوى  
 في نزع له فلا مانع ولورد مسح وجهه في الماء ناوياً باذخاله  
 او بقاءه الغسل من الاعلى او نوى غسله باخر لجه و  
 اخرج الاعلى قبل ما تحته فلا بأس ولا بد من ادخال  
 شيء من الحرد ودل على استبعاد الوجه والماء في  
 الحرد وعلى مستوى الخلقه وغيره ويرجع اليه في  
 الحرد وما يناسب في الحوادث الحرد ودق لا يجب فيه  
 ذلك ولا فرق **الثالث** غسل اليدين من مبدأ من  
 المرفق وهو جميع عظم اليد والمعدن منتهياً الى

الأصابع ومخاله في كيفية الغسل وتوابعه حال الوجه و  
استيطان الشعر هنا الحوط والوسخ تحت الأظفار لا تجب  
إزالته إلا إذا تجاوز المعتاد عند أهل الصحاري والبلاد  
**أما الثالث** غسل اليد اليسرى على نحو اليمنى **الرابع** مسح  
بشرة شيء من مقدم الرأس وهو التريخ المتقدم من  
الرأس وشعره المختص به المسامات المخلقة غير متجاوزة  
عنه ولا مجموع عليه بشيء من باطن الكف اليمنى با  
لبال الباقي فيها كيف اتفق ويجوز المسح من الأعلى إلى  
الأسفل وبالعكس والاحوط المسح على النحو المعهود و  
الأفضل أن يمسح من الرأس ما لا ينقص عن عرض  
ثلاثة أصابع **الخامس** مسح ظاهر القدم اليمنى بشيء  
من باطن الكف اليمنى بالسلالة القوية على النحو  
المعهود مشروطاً بطولها من أطراف الأصابع إلى

الكعب ونعني بها قبة القدم وهي معقد شرا النعل و  
لا يلزم استيعابها عرضاً ويجوز الاستداء بالأصابع و  
بالكعب والاولا والى ويجب إزالة الموانع عن الأجزاء  
المسوحة ليحصل مباشرتها والاحوط تخفيف الرطوبة  
عن الماسح حتى لا يحصل منها جريان وعن المسوحة  
بحيث يوثق بلل المسح والاحوط استيطان الشعر في مسح  
القدم ليحصل عليه شعر **السادس** مسح ظاهر القدم  
اليسرى بشيء من باطن الكف اليسرى بما بقي فيها  
من البلال إلى الكعب على نحو ما ذكر في مسح اليمنى وكلما  
ينبت في موضع الغسل والمسح من لحم أو ورم أو غدة  
ونحوها يجري عليه الحكم وذو الرأسين يغسل الرأسين  
ومسح على الرأسين ما لم يعل زنا وقصا وذو اليدين  
يفعل ما ذكرنا في كل من العضدين على زنا وقصا

الافقوى **البحث الثالث** في شرائطه وهي سبعة **لحدها** طهارة  
الماء واطلاقه وابعاده ويشترط اباحة المكان والائنة  
ومسقط الماء **ثانيها** المباشرة مع <sup>نفسه</sup> الاختيار فلو وضاه  
غيره واشتركه في الوضوء ولو خرج منه بطل اما لو صب  
الماء في كفه ولم يباشر شيئا فلا باس ولو صب الغير  
على عضو فاجرى هو الماء وناويا به الغسل لا بالصب  
فلا مانع **ثالثها** عدم المانع من مرض او عطش على  
نفسه او على نفس مؤمنة وخوذلك مما يوجب  
التيمم ولو توضأ والحال هذا بطل **رابعتها**  
المواظبة بل يغسل العضو قبل ان يجف تمام ما  
يقدره فلو بقي من الاعضاء السابقة شئ من البلل  
وجعل في الاخرة ايضا **خامستها** الترتيب في الاعضاء  
دونها **سادستها** ان يغسل الوجه واليدين والقدمين

اليمين على اليسرى واليسرى على مسح الرأس ومسح الرأس على  
مسح القدمين ولا ترتب بينهما والا حوط الترتيب  
ولو اخل بالترتيب بحيث يجب عادلى ما يحصل به  
الترتيب اذ لم يلزم فوات المواظبات ولو نسي جزءا من  
السابق عاد عليه ثم عاد غسل الاخر وصح الوضوء  
اذا لم تفت المواظبات **سادستها** النية وهي قصد الفعل  
قربة الى الله تعالى اما لانه اهل لذلك ولعظمته وخبره  
لنعمته اطلب الرضا او فورا من سخطه من حيث انما  
كذلك او لطلب الثواب والسلامة من العذاب  
ديناويين او اخراويين اذا كان الاخلاص وسيلة  
الى حصولها او لما ترتب من اولاد من نيت  
الوضوء جملة فلو نوى كل جزء جزءا على انفراد لم يصح  
على الافقوى ولا يلزم من ذلك شئ من ذلك شئ

التي توقف عليها التعيين كما إذا نذر وضوء يقصده  
التدب والآخر يقصده الوجوب أو واحد يقصده  
عبادة والآخر يقصده عبادات أخرى ولا يولى بل الآخر  
تعين الوجه من الوجوب والتدب وإنما مع التردد في  
نية القرية يقيناً ولا يولى قصد رفع الحدث أو قصد  
استباحة الصلوة فقط في تمام الحدث ولو ظم نية التبر  
وكانت نية القرية ملحوظة بنفسها أو لا مانع ولو نوى  
قطعا وتردد فيه لم يفسد ما لم يحدث فيه امر مفسداً  
**المبحث الرابع** في الأحداث الشافضة للوضوء وهي  
لحد عشر ستة منها ما يرتفع حكمها بجملة الوضوء وهي  
خروج البول والغائط والرجح الخارجة من المعدة و  
الاستسقاء القليلة وهي ما يلبس منها القطن ولا  
يغسلها ولا يمسح بها في هذا الوضوء بل يمسح بها في غسل

الفرج وتغير القطن بالظاهرة كل ذلك بغير فاصلة في استحالة  
الموسطة بالنسبة إلى غير صلوة الضيق وغيره لا يبين  
من الظاهر والعشائين ويشترط في جميعها الخروج من  
الموضع المعتاد أو ملصقاً به معناه ولا اعتبار بما يخرج  
من غير المعتاد والنوم الغالب على العقل قائماً أو جالساً  
أو مضجعاً وفي جميع الحالات **وعلمته** أن يغلب على حكمه  
التمتع والبصر وجميع ما يغلب على العقل من جنون أو سكر  
أو غم أو نحوها ويكفي وضوء واحد لتلك الأحداث وإن  
تعددت ومستنداً للحدث كالمسائر والمبطون والمناشئة  
يتوضون لكل صلوة بعد تطهير المحل ووضع الحفيظة على  
ويبادرون إلى الصلوة من غير فاصلة ولو كان لهم فقرة كما  
تسح الظهيرة والصلوة انتظروا ما لم ينفج المسائر  
المبطلون للحدث والمحال من قطنه أو من ثيابه أو من

الاحوط نحو الوقت الذي يكون خرج الحدث فيه اقل من غيره  
**اربعة** منها برتفع حكمها بالوضوء والغسل معاً لا بأحدهما  
**وهي** الحوض والنفاس وميل الاموات والاستحاضة بقسميهما  
 الكبرى والوسطى بالنسبة الى كل صلوة يتقدمها الغسل  
 والاحوط تقديم الوضوء فيها على الغسل **الحادي عشر** في رفع  
 حكمها بالغسل فقط وهو الجنب فلهذا احد عشر اناقة  
 سواءها وكلها اناقة للوضوء ولا ينقضه ما يخرج من  
 الخرجين من دبر او طوية او حصاة او نوات ونحو مما  
 لا يسمى بولاً ولا غائطاً نعم لو خرج شيء من التواقض مصلاً  
 لاحدها فنقض ولا يحكم بشئ منها الا مع العلم به او حصل  
 شك لا يعلم انه من المعدة او خرج شئ في مصاحبة  
 الغائط له فلا علم فيه طائفتان فيها يخرج من الذكر  
 من الدبر او من الفرج او من ارضه بقوم مقام الغائط ولو

حصل حدث وكان متردداً بين شخصين لم يحكم عليهما  
 بشئ **المبحث الخامس** في الاستنجاء وبازمه امور **احدها**  
 ستر لون العورة وهي القبل والذير والبيضتان دون  
 الايتين ودون الشعر الثابت حول العورة عن كل ناظر  
 له لياقة التميز والاحوط سترها عن بر يد عمر عاقل  
 سنين سوى الزينة والمملوكة التي يجوز الاستماع بها  
 وما احل له فرجها **ثانيها** ان لا يستقبل القبلة ولا يستلمها  
 بيدته خال خروجه البول والغائط بل خال قصده فالت  
 الاستقبال والاستدبار في كل حال بحسبه فاستقبال  
 القيام والمشي والجلوس ولا يضطجع ونحوه لمختلف كل بحسبه  
 ومع الاضطراب واشتباه القبلة يسقط الحكم ولو استقبل  
 القبلة وامال ذكره من الدبر رفع المنع **الثاني** في طهارة  
 الخمر وكذا سائر الخمر او نحوها لا يكره الاستنجاء بها ولو

او موقوفه خاصه او عامه مع منافات غرض الوافد اذ لم  
يكن من الضمان المتسعة اما لو كان منما فيلغير الغائب  
وكذا المواضع المشتركة بين المسلمين كالشوارع والمشارع  
الاسواق اذا حضر بالمسلمين **رابعها** الاستنجاء لمن اراد الصلوة  
بالماء خاصة في غسل البول وبغسله من غير احتياط ولو  
بقطرتين ويتخير بين الغسل بالماء مرة وبين الحجر والماء  
والخرق ونحوها في الغائط ما لم يضا حبه دمه ولم يقبض  
نجاسة خارجية ولم يكن متجاوزا للحلقة التي تجاوزا بيننا  
بشرط كون الحجر ونحو طاهر من زيادة العين النجاسة والاخر  
كونه جافا ومعنى فقد شرط من الشروط الالزامية تعيينها  
لما في حجره لا يستنجأ بالعظم والروث ولا شئ من الخمر  
كل شئ من النجاسة الطاهرة وكذا النجاسة في نزول  
منها **الخامس** في الوضوء الاصل الذي هو الوضوء

ويعتبر التثبيت في الاجزاء ونحو فان زالت باقل من ثلاثة  
اجزاء وجب الاكمال وان لم تنزل بالثلاثة فلا بد من الزيادة  
حتى تنزل وفي الحجر الكبير والخرقة الواسعة قبل يمكن  
اعتبار الجحفات ولا يحوط قسمها ذلك حتى يكون المسح  
بثلاث منفصلات **والتحجب** الاستبراء لمن يخشى انتفاضه  
طهارته او نجاسة ثيابه ولاولى في كفيته ان يطهر  
الغانط ولا ثم مسح بعد انقطاع البول ما بين حلقة الذكر  
الى اصل الذكر ثلاثا ثم يعصر الذكر من اصله الى  
طرفه ثلاثا ثم يثبته **وقال** انه لو خرج شئ من  
الذكر فام يعلم انه بول ولا حكم بظهر ذلك ولم تنتقض  
طهارته ولا استبراء على النساء وينبغي لمن الصبي في حجره  
بعد البول والتخفيف لوعده من فطره عافا فلا بأس  
**السادس** في الوضوء الاصل الذي هو الوضوء

**أحدها** الوضوء للثبته وتحقق بحضور من يخافه من العلة  
على نفسه وماله وعرضه وعلى بعض المؤمنين وخشيته  
بالوع الخبر إليهم ولا يشترط في جواز الثبته عدم إمكان الخروج  
عن محلها وإن كان الأولى ببل لا حوط الخروج إلى مكان  
لا ثبته فيه مع الامكان ولا عدم إمكان التخلص باليد  
فلا يجب بدل المال في رفعه على الأقوى فلو مسح على  
الحقير أو غسل قدميه أو ابتدأ في غسل الوجه من  
أسفله وفي غسل اليدين من أطراف الأصابع وانتهى  
إلى المرفقين في محل الثبته بخلافه ولو انقعت الثبته بعد  
فعل الصلوة لم يجب إعادتها وكذا لو زالت بعد الشروع  
في الوضوء قبل إتمامه بعد إتمامه قبل الصلوة فلا يجب  
الإعادة على الأصح ولا لا حوط الإعادة ولو دلت الأثر  
بين المسح على الحصى أو غسل الرجلين فلا لا حوط الإعادة

**ثانيها** وضوء أقطع اليدين والقدمين مثلاً والحكم في  
ذلك أنه إن بقي من محل المسح والغسل شيء أتى بحكمه  
ولو انقطع محل الفرض بتمامه كان تقطع اليد من فوق  
المرفق والقدم من فوق الكعب بقط الحكم ولو قطعها من  
نفس المفصل فلا حوط الغسل لما انفصل بمحل الغسل والمسح  
لما انفصل بمحل المسح ولو لم يتمكن من غسل الأعضاء الباقية  
الغسل واستأجر بأجرة لا تضر بحاله من غسلها **ثالثها**  
وضوء الجائز فإن حصل في مواضع الغسل والمسح جبهة  
يفتر حلها ولا يمكن غسلها اتصال الماء ما تحتها بالأجزاء  
والأبوالوضع في إلقاء أمثاله عدم إمكان إزالة التماس  
عنه أو خوف الضرر عليه مسح برطوبته اليد عليه ولا  
يلزمه سوى مسح ما يفرق فلا يلزم من مسح ما بين الأصابع  
اليد من تحتها أو مسح ما بين أصابع القدمين

كالحجيرة المكشوفة ان بعضا من على مقدارها ومقدار ما  
يصل بينهما ويضع بهما ما من وجوز الاقتضار على غسل  
ملحوله قوي ولا حوط ما ذكرناه ولو لم يكن المسح على البشر  
فلا حوط الحجج بين الامرين والظاهر جري حكم الحج في  
الداء واللعوق وما الترق بجمل الغسل والمسح بحيث لا  
يمكن ان الله وان كان الحج بينهما وبين التيمم في ذلك  
احوط وكذا فيما لو عنت الحجج العضو والاعضاء ولا  
يجري هذا الحكم في الرمد ووجع الاعضاء بل يتعين هنا  
التيمم ويضع خرقه طاهر على التيمم ان لم يكن رفقها  
**باب ما شدة الحرارة المحففة لطلوبه الاعضاء** وهما ان  
تعنى عليه النخاض من ذلك فلا بأس وان امكن النخاض  
من ذلك والامثلة فتلص منه وان خفت طوبى اليك  
فقط فامتنع طوبى للمسح اخذ ما بقي من طوبى

الشر

او اللحية ولا يؤخذ مما خرج عن حدود الوجه ويقوى جواز  
الاخذ من المسترسل ومن ماتحت شعر الوجه ولو اعتد  
بقاء بلل الوضوء مسحا بجديد **المبحث الثاني** في ارتفاع  
الضرر فان ارتفعت قبل الدخول في الوضوء وجب  
وضوء المختار وبعد الدخول قبل التمام الاحوط اعادته  
وان ارتفعت بعد فعل الصلوة فلا بحث في صحة الصلوة  
وان زالت بعد الوضوء قبل الصلوة فالاقرب عدم لزوم  
الاعداء وجوز الدخول به في الصلوة والاحوط الاعاد  
**المقصد الثاني** في بيان اغسال الرافعة للحدث وفيه  
**مباحث الاول** في بيان اعدادها وهي خمس غسل الخيض  
والاستحاضة والنفاس وغسل الجنابة ومثل الاموات ولا  
بحث لنا في الثلثة الاول لانهما من خواص النساء ونحن  
نأخذ في المسح كاتين من بين الرجال والى غسل

الأموات لأن الرسالة بنيت على حكم الأحياء وقد كتبت في هذا  
سالتين منفردتين **المبحث الثاني** في غسل الجنابة ولا يلزم معه  
وضوء بخلاف باقي الأغسال وتحصل الجنابة بأربعين أحدثها  
خروج المني من الموضع المعتاد بالأصل وبالعارض فيها فهو  
أو يقضيه مع العلم به فالوظن حصوله أو شك في كونه منياً  
فلا بأس إلا ما يخرج قبل الاستبراء بالبول كما سنبينه إن شاء  
الله تعالى ويشترط العلم بصدوره منه فالوذا بين شخصين  
كما لو كان الثوب أو الفراش مشتركا بين شخصين فلا يحكم  
عليهما بشئ وحقيقته معروفة ومن علم ملكه التمتع  
الغالبية والاحتياط بقوته إذا خرج من صحيح البدن ومن  
أصابته بركبة الطالع أو انحلال البدن وضعف قوة  
التفكير فحصول الحرمة في الثوب ونحو ذلك **ثانيها**  
الوطئ مع دخول الحشفة وإن لم يدخل الفرج أو لم يكن

أو غيره

أو بهيمة أو دبرهما أو دبر الغنم أو دبر الخنثى صغيرين كان الوطئ  
والموطئ أكبرين حياً كان الموطوء أمة أو في دخول  
ذكر الميت أشكال ويلزم الغسل على المكلف وأطناً أو موطئاً  
وعلى غيره بعد البلوغ على الأقوى ولو شك في أصل الوطئ  
أو دخول الحشفة فلا شئ عليه **المبحث الثالث** في بيان ما  
يتوقف على غسل الجنابة وهي عدة أمور **أولها** الطواف  
الواجب الصلوة الواجبة أو مندوبة جماعة على صلوة  
الجماعة وكذا في أجزاءها المسببة وسجود التماسيح والنجس  
الشكر وسجود الثلاثة فلا يشترط فيهما الطهارة **ثانيها**  
الصوم واجبا قضاءً أو إزاءً ولا يحوط في المندوب بعيمه  
ذلك فالواجب لا واجب الغسل قبل النحر ليصبح طاهراً  
وأما ما يحدث من الأضداد في أثناء الصلاة فلا يفسد عليه  
صلاة ولا يحوط اليها **ثالثها** غسل السجدة وكذا في الترتين

بين أو بشئ من بدنه كانت ما كان على نحو ما من في الوضوء  
وفي تشبيه الحكم هنا إلى الأسماء المحترمة كاسماء الأئمة و  
الأئمة وجه قوي **لأجل** البت في المساجد المشرقة والحضر  
المنورة ومع لا يجيز فلا بأس إلا في المسجد من مسجد الحرام  
مسجد النبوة في غير محل الزيادة فيه ما حتى لو احتلم داخلها  
لزمه التيمم المخرج ولو حصل فيها ماء نقصت مدة الوضوء  
فيه عن مدت التيمم ومدة الخروج فدم الغسل على الأقوى  
ولو كانت مدة الخروج أقصر من مدت التيمم خرج على  
الأقوى وبما قيل بجرمة الاجتناب في الوضوء **أي خامسة**  
وضع شئ في المساجد ولو من خارج فان لم يجد أن يأخذ  
لغيره أن يضع **سائر** الأشياء من سائر العرائم الأربعة  
على أنه ينبغي وخبر فضيل التيمم وقراءة المشاهدة  
القصيدة **الحج** الرابع في بيان كيف يجب على المسلم

طهارة

طهارته وطهارات ثيابه وبدنه أن يستبرأ أن كان جنباً  
من خروج المني بالبول فتغسل ولم يبل مع إمكان البول  
وخرج منه شئ مشبهة لا يدري أنه مني أو لا نقض غسله  
وحكم نجاسته ومع عدم إمكان البول كنفه باستبراء البول  
على الأقوى ولو مضت مدة علم فيها عدم بقاء شئ في المخرج  
أجزء ولو صلى بعد الغسل قبل خروجه كانت صلاته صحيحة  
وخروج ذلك بمنزلة جنابة جديد ولو بال ولم يستبرأ  
البول بالتحق السابق في الوضوء ولا مضت مدة علم فيها النقاء  
وخرج المشبهة جرى عليه حكم البول في ترتب الوضوء  
الفعل وترتب نجاسة الثياب كنجاسة البول ويغسل  
النجاسة ولا عن يديه ليجري مثله الغسل على محل طاهر  
ثم ينوي الغسل فقارن الغسل الرأس ويغسل برأسه بتمامه  
إلى أسفل الرقبة ثم الأذن من الأمام إلى الخلف على ما كان

ولا يلزم الفلحة والذلة ولا يكتفى بغسل الشعر عن غسل البشرة  
 فإذا فرغ من غسل الرأس وأتم غسل شقه الأيمن من الكف  
 إلى أسفل القدم فإذا أتم نصف البدن غسل شقه الأيسر مستويًا  
 بجميع جوارحه ولا يولي بل الأحوط غسل العورة مع الجانبين والآن  
 استحبنا لأعضاء الثلاثة بالفصل واعتبار بالصبات  
 كانت أو متعددة ولا يفضل تثليث الفصالات في كل عضو وكيف  
 في هذا الباب غسل الرأس بالماء أولاً ثم الجانب الأيمن ثم الأيسر  
 ومنه من البعض والصب على بعض ولو ارتس ثلاثاً أمثالاً  
 نأويًا بكل واحد غسل عضو صحيح وهذه كلها من الترتيب  
 وهي أفضل من الإتماس ولا نتماس عن جعل البدن  
 بتمامه تحت الماء ويقارن بالنية وقت الاستتمال بفصل  
 الفصل يحصل بالكون تحت الماء **للجس** في شرائط وهي  
 أمور أربعة النية مقدار غسل الرأس في الترتيب واستتمال

النية

الماء على تمام البدن في الإتماس وقد تبين كيفية أحوال  
 نية الأجزاء ونية التبرؤ ونحوه وحال نية القطع وغير ذلك  
 في مباحث الموضوع **النية** المباشرة بنفسه فلو توفت غسله أو مثله  
 فيه غيره بطل **النية** الباحثة بالماء بالنسبة إلى العالم وطلافة  
 وطهارته ويشترط باحثة الأثناء ومسقط الماء والمكان  
 ولا يشترط عدم منافات ما أوجبه الشارع من الوجبات  
 وإن كان لأحوط مراعات ذلك **الواجب** الترتيب في غسل الترتيب  
 بأن يغسل الرأس أولاً مستويًا له ورثم لا يشترع في الجانب  
 الأيسر إلا بعد الفراغ من الأيمن **مقتضى** شرع في الأخذ من أعضاء  
 قبل تمام السابق ولو مقدار شعرة عمدًا أو سهواً وجب إتمام  
 السابقة لعدم غسل الأحق ولا ترتيب في الإتماس والماء  
 عليه كونه سحابة أو ماءً كان ولا بد من إتمام الأعضاء في الترتيب  
 ولو غسل غسل الأعضاء قبل إتمام الإتماس فلا بأس ولا ينافي

النية لا يجزئها وكذا لا يشترع في الجانب

النية تحت الماء بأمرين

الأعضاء فلو غسل عضوًا أصابها عضوًا مائة صح الغسل ولا  
يضرك الغسل ولا الجفاف **القسم الثاني** وصول الماء إلى البشرة فلا  
من إزالة جميع الموانع في وصوله ولا يكفي غسل الشعر عن غسل  
البشرة بل لا يجب غسل الشعر عن وإن كان لا حوط غسله  
فما كان زوال ما يعيقه موقوفًا على إزالة ما يزيله على ما خرج  
تحريمه **القسم الثالث** عدم المانع من استعماله من مرض وضيق  
**البحث السادس** في الغسل الاضطراري وقد مر حكم وضوء  
التقية وضوء الجبائر وحكم العاجز عن المباشرة والحكم  
هنا كما في الوضوء والجمع بين الغسل والتيمم في حكم الجبائر  
هنا أولى بالاحتياط **الفصل الثالث** في غسل من الأموات  
وفيها مباحث **القول** في بيان سببه وهو غسل الميت من  
الاضطرار من الغسل لأن الوقوف مقام الغسل فيه  
من غسل الميت الميمم من غسله قبل التصلب

أو التيمم

أو الحد لا يغسل في مائه ولا حوط الغسل ويتحقق بمس الميت  
أي جزء منه باليد أو بشئ من البدن كأنما ما كان  
بعد برده وقبل غسله فلو مسه بجزءه مع اليوسة  
فلا يشئ ومع الرطوبة عليه غسل الجزء المماس فقط  
كما لو أصاب جسد حيوان ميت فإنه مع الرطوبة  
يغسل بدن ولا يشئ مع اليوسة ولو مسه بعد الغسل  
فلا يشئ عليه ولو مسه بشعر أو بظفر أو بشئ لا روح  
فيه أو مسم شئًا مما لا روح فيه منه فلا حوط الغسل  
ومسه في أثناء الغسل قبل تمامه كتمسه قبل الغسل  
ولو مسم بعضه المنفصل فإن كان قطعة فيه ما عظم  
أو عظمًا مجرد الزم الغسل ولو كان كما فقط فهو نجس  
فغسل ما مسمه برطوبة وكسسه في الغسل فلا حوط الغسل  
بالسقط قبل طرح الروح بالقطعة طال القطعة على كل

المقطوع من الميت الا انه لا يغسل في ميت المتن من الحي ولو  
 متس ثوب الميت فلا يغسل فيه وان كان فيه رطوبة من العرق  
 وغيره وهو حدث مانع عن الدخول في كل ما يمنع منه  
 الحدث الا صغر **المبحث الثاني** في كيفية غسل المتس وغيره من  
 الاغسال لغسل الجنابة في الكيفية وجوز الترتيب فيه  
 فلا رتاس وانما يخالف الاغسال لغسل الجنابة في عدم  
 اغتائها عن الوضوء بخلاف وفاته يعني عنه **المبحث**  
 الثالث في شرائطه وشروطه في اباحة الماء واطلاقه  
 وطهارته وغيره كما مر في غسل الجنابة غير المنوي  
 رفع حدث هذا المتس وهناك رفع حدث الجنابة  
**المقصد الرابع** في التيمم وفيه مباحث الاول فيها  
 يتوقف على التيمم التيمم الغائم الوضوء والغسل التام  
 الحركية ما يشبه الوضوء والغسل وقد تقدم

تفصيله

تفصيله **واما** الاغسال والوضوءات الغير الزاوية للحدث  
 فالبدلية فيما لا تخلو من وجهه ولا حوط بل لا فوق العدة  
**المبحث الثاني** في كيفيته وهو ان تضرب يداك الكفين  
 مجتمعين او منفردين والاول احوط على التراب واما  
 التفضيل فندوب ومسح بهما مجتمعين او منفردين و  
 الاحوط الجمع تمام مسطح الجهة الى اعلا الانف ثم  
 مسح يداك كفك اليسرى تمام ظهر كفك اليمنى تمام  
 يماسته باطن الكف فلا عبرة بما بين الاصابع ثم  
 مسح يداك كفك اليسرى تمام ظهر كفك اليسرى  
 على ذلك النحو ويكفي ضربة واحدة للوضوء والغسل  
 ضربتان واحدة للوجه والاخرى لليدين ولو تيمم  
 لها بضربة واحدة تيمم او ضربتين واحدة للوجه  
 واخرى لليدين تيمم الحركية احوط ويكفي في الاغسال

ان يضرب واحدة للوجه والكفين وتضرب اخرى للكفين فقط  
**المبحث الثالث** في شرائطه وهي عدة امور **الحد** اليه  
ويعتبر فيها كما مر تعين العمل والاختلاف فيه ويقصد  
هنا استباحة ما يتوقف عليه لارض الحد به  
**ثانيها** المباشرة بنفسه لا مع العجز فيمنعه ولا يحوط  
استعمال كهل منسوب لالتائب وان كان لا يتولى جوارها  
معالمه توقفت مباشرة الغير مع العجز على اجرة مضمرة له  
بذلها **ثالثها** الترتيب بتقديم الضرب على الجبهة  
والجبهة على الكف اليميني والكف اليميني على الكف  
اليسرى فلو ترك شيئا من السابق غاد عليه وعلى الاتي  
**الرابع** الوالاه على نحو ما تلخص في الوضوء سيما فيما هو  
يكمل من الوضوء في وجهه **فصل** في **ثانيها** المباشرة بشئ  
فصل في **ثانيها** المباشرة بشئ

يسمح عليه سادسها تغذي الماء او تعصر مع خشية خروج فوت  
الفرصة مع العلم بعدم العجز عن طلبه او ثمنه او كون  
الشئ حاضرا بحاله او لا متناع استعماله خوفا من حدوث ضار خفي  
او بطويرة او خوفا على نفسه او على نفس غيره ونحو  
ذلك **سابعها** كون ما يتيم به تريبا يعاق بالكف خالصا غير  
ممزوج باشتان او دقيق ونحوها مما يخرج عنه اسم التراب  
ظاهر حلالا وفي لزوم اباحة المكان ومحل التراب وجهه  
فوق **ثانيها** دخول وقت العمل فلو تيمم قبله بطل نعم لو كان  
متيمما لصلوات سابقة ولم ينتقض تيممه بحدث او بالتمكن  
من الماء جازله الذي خول في الصلوة في اول الوقت ومن  
علم بوجود الماء في مكان لزومه طلبه مع لامكان وعدم  
خوف الوقت ولو لم يعلم بقاء الماء في المكان السابق وقت  
من قبله وهو غير قريب وخوف من ان كان في



ده المندج في بطن الدبجه متصلا بالحم او منفصلا عنه  
 ولم يصبه دم المندج ظاهر جلالا واما ما خلف في الحرم  
 فلا حوط اجتنابه **فاما** النحر والفقاع وجميع الما يمتلئ بها  
 لاصالة من المسكورات والعصير العنبي اذا غلا واشتد  
 والظاهر طهارة العصير القوي والعصير الزبيب والمحافظة  
 على الاحتياط اولى **فاما** الكفار ويدخل فيهم الجاحد  
 والمشرية والمغالي والمجسم على الحقيقة والمشبته كذلك  
 الجاحد لنبوت محمد كاهل الكتاب ونجومه والمناصب  
 هو المبغض لاهل البيت وكذا الساب لله ولرسوله  
 او الزهراء او احد الاممة والمسكر لضروري الدين  
 كالصوم لشتم رمضان والصلوة اليومية والزكوة  
 المالية ونحوها والمقاتلة بحجة الاسلام كالبان في الكفر  
 احتل القرآن اسم الله **فاما** الكتاب الحرام والشرار

ولا بأس بالحيوتين والمتولدتين احدهما وبين حيوان آخر  
 مع عدم صدق الاسم والاحوط الاجتناب ونجاسته  
 الكافر واخويه جارية في الشعر والظفر والظلف ونحوها  
 وفي جميع الاجزاء **فاما** الميتة من كل ذي نفس سائل  
 جميع اجزائها نجسة من نجس العين ولا ينجس من ظاهر  
 العين ما لا روح فيه كالشعر والظفر والظلف ونحوها  
 كل ما قطع من الحي ذي النفس وكان مما تحل الروح بالاحياء  
 نجس سوى الاجزاء الصغار التي تنفصل من الانسان والحيوان  
 ولا يتم قطعه **فاما** عروق الجنب من محرمة كالزنا ونحوه  
 الخاف عرق وطوى الحايض والنفسا لا يخلو من تأمل ونحو  
 عدمه ولا فرق بين ما يحصل حين الجنابة او بعدها قبل  
 الغسل ولا تنقض الا حوطا كاستنساخ وضوء وامتناع  
 الا بالاله وكل جلال فالاقوى طهارته والاحوط نجس

ونعني به المتعذري بعذر الانسان حتى يثبت بحجة وشبهة  
عظمه وفي الحاق تغذيته بيباقي النجاسات وجه قوي  
والاقوى خلافه **المبحث الثاني** في الاسرار سور كل حيوان يتبعه  
في الطهارة والنجاسة فالفأر والثعلب والارنب وسائر  
الحيوانات مما عدى الكافر والكلب والخنزير سورهما  
ظاهر وكذا لعابها وفضلاتها وعرقها وجميع طوابعها  
فليس امة البنت ظاهر **المبحث الثالث** في طريق الحكم بالنجاسة  
لا يحكم بنجاسة الشيء الا باليقين او باخبار صاحب  
اليتا وبشهادات العدلين او العدل الواحد في وجه  
قوي ولا يثبت بالظن الا في المجتمع من غسالة الخنازير ففهمها  
اشكال ولا بالفتا الا ما خرج قبل الاستبراء على نحو ملاك  
ولا فرق في ذلك بين الاشياء والاصناف وبين الاشياء  
في النجاسة **المبحث الرابع** في الطهارة ونحوها

في عودها

في عودها وهي اقسام **الاحكام** المطلقة وهي التي تنفي ما  
من غير اضافة وتقييد بخلاف المياه المضافه كماء الورد  
والقصاص ونحوها فانه لا يصح الطهارة بها ولا التطهير  
ولا فرق بين ماء البحر وغيره ولا بين ما يرشح من الارض  
او يسيل منها ولو خالطها شيء ظاهر فزال اسم الماء عنه  
عنها خرجت من حكم الماء ولو شكت في الزوال فذلك  
في وجه قوي **ثانيها** الشمس وهي مطهرة للارض وما يتصل  
بها من حصص واجار ونورة وقبر ونحوها والبدن والابواب  
والنباتات وجميع ما يتعدى او يتعدى نقلها والحصر المفروق  
والبورى كذلك فتقضى كان شئ منها طبائيا ويتسلسل  
فقد طهر ولو كان يابس ارض بالماء ليصير طيبا ويجفف  
ولو جفف بغير الشمس او بالشمس وغيره لم ينجس  
جوهرا الشمس لم ينجس وكذا الوشك في كونه نجسا

الانصال فان الاقوى طهارت رطوبات الكافر لانصالها  
به عند اسلامه **سابع عشرها** الانصال فانه تطهر رطوبات  
الماء الباقية على المصولة بانفصال ماء العصال عنها  
**سابع عشرها** الاستعمال فانه تطهر آلات العصور ولا تنجس  
البئر وثياب المباشرين وجواب البئر محل العصور اظهر  
وثياب مغسل الميت وبدنه **ثامن عشرها** التبعية فان اولاد  
الكفار تطهرهم تبعيتهم للابوين وللمالك المسلم **تاسع عشرها**  
التيمة للميت مع تعدد استعمال الماء فانه يطهر في وجهه  
قريب **المبحث الثاني** في احكام المياه وهي قسمان مطلق وهي  
التي يطابق عليها اسم الماء بغير اضافة وبها يحصل التطهير  
**ومقتضى** وهي التي لا يطابق عليها اسم الماء الا باضافة الى شئ  
كماء الورد والقصاص والمهندية ونحو ذلك وهذه تخص  
بوقوع النجاسة فيها

اشكال والاكتفاء بالغيبة قوي **ثاني عشرها** الاستحالة  
كصيرورة الميتة حيوانا والخر خلا والكلب ملحا و  
العذرة دودا او رمادا او دخانا او نحو ذلك بعلاج غير  
علاج فانه تطهر وهي محالها ان تمت الاستحالة ولم يبق  
منها شيء **ثالثا** صيرورة الحطب جملا او نحا والطين خرقا  
والعصير دبسا والحنطة دقيقا او غيئا او خبثا ونحو ذلك  
فليس من الاستحالة **ثالث عشرها** الانتقال كانتقال دم الانسان  
ونحوه الى البعوضة ونحوها مما لا نفس له فان ذلك يطهر  
**رابع عشرها** استبراء الجلال من الحيوان الملقح بما يخرج عن  
اسم الجلال فان ذلك يطهر بوله وخرقه ويحصل استبراء  
الثافة باربعين يوما والبقر بعشرين يوما والاربعون  
لخرط والمثاق بعشرة والظن بعشرة والدجاج بثلاثة  
ولا خلاف في ان كل هذه

الاصول

او من غيرها ولما الثباب والاولا التي يمكن نقلها  
فلا تظهر بالشمس **الثالث** الارض الظاهرة الي اربعة اشهر  
مطهر لما ياشهرها ويمسها من باطن القدم والغسل  
والخف وكل ملبوس في القدم بالمشي عليها والمسح  
بها وفي الحاء القيقاب وخشبة مقطوع الرجل وجهه  
قوى ولما اسفل العكاز فالظاهر عدم جري الحكم فيه  
والاحوط في الثلثه **الرابع** اذ هاب الثلثين فانه  
مطهر للعصير سواء ذهب بالثا ويا بالشمس وبها ولو  
ذهب بغيرها فالاحوط الاجتناب **الخامس** زوال التغير بالنجاسة  
عن المعصوف بالمادة كالجاري وماء البئر وماء الحمام  
وتحريم اذا كان متصلا بالمادة وزال تغيره ولو شكت في  
اصل المادة حكم بموتها ولو شكت في انقطاعها  
حكم بموتها **سادس** ان التغير في النجاسة لا يوجب

اذا نزع جميع الماء فاذا نزع بماء مطهر وعلى المشهور يظهر  
البشر نزع المقدار الموطوء **سابع** خروج دم المذبح فانه يترك  
على طهارة الذرة المختلف في ذبيحة ما كوال اللحم في ابعاض  
الماكولة منها وفي ذبيحة غير ما كوال اللحم وغير الماكول  
من ذبيحة الماكول اشكال **ثامن** اسلام الكافر فانه متى  
اسلم طهر **تاسع** الاث الاستبراء فانها مطهرة من الغائط كما  
من **عاشرون** زوال عين النجاسة من البواطن فان ذلك يطهرها  
ولو اصاب رطوبة الباطن نجاسة في الباطن وخرجت  
غير متلوثة **الحادي عشر** كانت طاهرة وكذا ما دخل طاهر الى شئ  
من البواطن وخرج بعدما اصاب فيه نجاسة وان كان  
الاحوط التجنب اما لو دخل نجسا وخرج متلوثا بالنجاسة فانه  
نجس **حادي عشر** هاء والماء اذا لم يمان الضامات مطلقا  
والا يمان مع

اذا كان طول الماء ثلاث اشبار وعمقه ثلث اشبار وما يكون  
بهذا المقدار ولا حوط مرعات كون الكثر ثلاث اشبار  
شبرا الا مشاويثا في ثلثه اشبار ونصف طولها وثلاث  
ونصف عرضها وثلاث ونصف عمقا او ما يكون بهذا  
المقدار والمجموع في الاشبار الى المتوسط المتعارفه و  
التقدير فيهما تحقيق فقي به الاعتبار لا تقرب **الثالث**  
في تطهير المياه المعتصم بالمواد كالجاري وماء المطر ومطلق  
التابع من الارض والمتصل بالكر تطهر بمجرد زوال التغير  
لانه متى زال التغير حكمت المادة بتطهيره **والا** الكرخ  
لامادت له فلا تطهر بمجرد زوال التغير لان الكرخ اذا سبقته  
النجاسة لا يورث فيه كونه ويكون مع التغير بالانجاس  
بالماء والكر والجرى وشئ كما تطهر ولا حوط مرعا  
الامتناع من ذلك لان

او على بعضه بحيث لا يبق مقدار الكثر سائما من الطرفين الاخر  
كقوله زوال التغير ولو كان السائما في الطرفين وبها يتم الكثر  
والتغير في الوسط فان قطع عمود الماء بحيث لا ينفذ شئ  
من الماء سالم واصلا بين الطرفين فقد نجس الكل والا  
طهر بمجرد زوال التغير وكذا الحال في الجاري ونحوه  
القليد نجس سوى وقع على النجاسة او وقعت عليه  
فما غسالة النجاسة قبل طهارة المحل نجس انما الاستبراء  
ما لو يتغير بالنجاسة ويكون الغايط مصحيا بالذرة او  
نصب نجاسة من خارج او تجاوز الخرج تجاوزا فاحشا  
وجميع الماء الظاهر مطهر للنجس ولما الحدث فناء الاستبراء  
لا يرفع وماء غسالة الحب يقوى ارتفاعه بها او  
الا حوط نجس او لا اشكال في غسالة الوضوء وباقى الا  
غسل الكرخ بالظاهر

انما يورثه زوال النجاسة

انما يورثه زوال النجاسة

عن الاخبات ولا عن الاحداث ولا مطقة لها سوى الاقناء  
في الماء الجاري ونحوه فيستعمل فيه ولا للياه المطلقة فيجبها  
تجنب التغيير الحس بوقوع التجاسة فيه الا بالمجاورة ولما  
لمنتجس به فلا يجزئ اذا غير عليه من وصف التجاسة  
المشروط في التغيير ان يكون بالاحد الاوصاف الثلاثة  
اللون والطعم والريح ولا اعتبار بوصف الرقة والغلظة  
ونحوها وان يكون محسوسا فلا اثر للمقدرة ما لم يكن منع  
من شخصه وتميزه بجواره لمشابهة في الوصف كالدرة  
وبعض الصنوع الاخر فان علم ان الدرة يستقل بالتغيير فلا يفيد  
عدم تشخصه ويحكم بتغييره وانما لو وقعت في التجاسة  
غيره وغيره فان كانت لها مادة من الارض كالجاري  
الناجم من الارض كالماء والعين غالب الغالبات فيها معد  
للتغير المتناهي والتغير يخرج ما مائة صاع من بطن

الارض

الارض ولم يعلم انقطاعها وان لم يكن كرا او كان كرا او متصلا  
بما يبلغ كرا كما في الحمار وبعض الجياض المتصلة بالكر لو حصل  
من مجموع كرا مع مساوات السطوح او وقوع التجاسة في  
الاسفل او كان نائلا من السماء كما في المطر او متصلا بشئ  
من المذكورات فانها لا تجزئ بحمد الماء لافاق وتجنب  
القليل من غير ما ذكره لافاق التجاسة فليقله واكثره  
الكر بالوزن عبارة عن اثني عشر وزنه واربع حقوق  
نصف والوزنه في عرف اليوم عبارة عن اربعة وعشرين  
حقه والحقه عبارة عن اربع اواق والاوقية عن سبعين  
مثقال صير في فدان معرفة الوزن على المثاقيل والمثقال  
ذهب صني وثلاث بالمساحة ما بلغ مكسرة تسعة وعشرين  
ثبرا اي لوقم الماء بلغ تسعة وعشرين حصصا وكل حصص  
طوله اشبرا وعرضه اشبرا وعرضه اشبرا وعرضه اشبرا

مما يعصر او يغمر او يثقل كذلك ان كان من قهقهية ولا يحوط  
ان يكونا بعد غسلة الا ان له ومن غير مرة واحد غسلا  
عصرا والمراد بحجربة ومعا عوطان يكون ثانيا بعد غسلة  
الا ان له ولا عصر في بول الصبي الذكر اذا لم يتغذى بالطعام  
بل يكفيه فيه الصب عليه وغسل الاناء من ولوغ الكلب  
بلسانه من ما يبع فيه او لطع الاناء نفسه ثلاث مرات  
الاولى بالتراب رطبا او يابا اذ المداير على الاسم  
انثان بالماء ولا يحوط في الخنزير سبع مرات بالماء و  
يكفي في غسل الاناء من غير ما ذكر المرء ولا يحوط ثلاث مرات  
**وكيفية** غسله اما بوضع الماء فيه وتحريره بحيث يشتر  
جميع اجزائه ثم يركب او يصب الماء على باطنه بحيث  
يأتي عليه كله كذلك ويطهر بفرط العين ولا يضر  
بقية الوضوء كالقوى والارزاق ولا يضره

في كيفية التطهير بالماء اما التطهير بالماء الجاري ونحوه  
مما لا يجزئ للتغيير فكيف استيلانه على المنتجس مع غزله  
العين ولا حاجة فيه الى تعدد ولا عصر ولا تراب و  
تطهيره بجميع المنتجسات مما يرسب فيه التجاسة وان تغلظ  
عصره كالارض الرخوة وما لا يرسب فيه كالاولى و  
نحوها واما التطهير بالقليل فلا يقع فيما يرسب فيه ماء  
الغسله ولا يعصر ولا يخرج غسالته كالارض الرخوة  
ونحوها ويقع فيما لا يرسب فيه ماء الغسله كالارض  
الصلبة واجزاء البدن ونحوها ويكفي فيها الصب ولا  
حاجة الى ذلك والفرق **تماما** ما يرسب فيه وبما لا يرسب  
بالعصر فيجب عصره ان امكن ولا كفي الغمر والتفصيل  
وتفصيل من البول فترده في الاستبراء يخرج المرد  
الارض الرخوة في الارض الرخوة ويصير من ان كان

عما

أما العلم ومقامه ومقامه وقد مر فلا يحكم بطهارته بعد العلم بالنجاسة إلا بالعلم القطعي والشرعي بالتطهير كخبث صاحب اليد أصلاً كما بنى أو كلاً في التطهير وشهادة العذلين والعبد الواحد والعبد العتيق لا يكون مطهر له كما تقدم ونحوها ولا يجوز أكل الخمر وشربه ولا لبس الجلباب إلا في النجاسة إذا تعدت نجاستها إلى المأكول والشراب ويجب اجتناب أواني الفضة والذهب إلا أن هذين يجزأ استعمالهما في الأكل والشرب لا يحرم المأكول نفسه بخلاف السابق ومطلق استعمال أواني الفضة والذهب بل حجر فيهما حرماً ويكره استعمال المذهب المفضل ويلزم اجتناب موضع الذهب الفضة لصنعة ونحوها فلا يباح شرابها ونحوها **المقصد الثاني** في لباس المصكة وفيه مباحث **القول** في مقدارها وكيفية استعمالها وما لا بأس به من استعمالها عن الذكور

الذكر والذبح والبيضين وفي المرتبة في غير الصلوة عن المرأة الفرج والذبح وفي الصلوة عن جميع بدناتها إلا بمقدار الوجه ويراد هنا مجموع ما يمتد إلى وجهها وهو واسع من وجه الوجه والكفين والقدمين وراس الأمة التي لا يتجر منها شيء والصبي ليس من العورة أصلاً ولا بد أن يكون سائر اللحية ولا يضرب الجحيم العورة الحقيقية بالنسبة إلى الصلوة بل هو ويجب السترة من الجانبين ومن جهة الأعلى ولا يجب من جهة الأسفل فلا يجب ليس ما يستر الأسفل من السراويل ونحوه ولا فرق في وجوب السترة في الصلوة وبين وجود الناظر وعدمه ولا بين حصول الظلم المانع عن الزنى وبين الضمان بخلاف السترة في غير الصلوة فالوصل غير مستور أعلاً أو جهلاً لأنه أو في مشكوك فيستر بطنه صلواته

غير اختياراً فالظاهر الصحة ولا حوط الاعادة ولو تمكن من ستر البعض فقط فالظاهر لزومه غير أن ستر القبل مقدم على ستر الذنب المغمور بالآيتين والمرتبة تقدم ستر عورتها الحقيقية على باقي بدناتها في وجه قوى ولا فرق بين حصول السترة والثوب الواحد ومجموع الثياب الرفاق **المقصد الثالث** في جنسه ويشترط فيه أمور **القول** أن يكون مما يصعد لبسه كتاب الفطن والكتان والصوف ونحوها ولا يجزئ اللين والخوص ونحوها مع الامكان إلا إذا جعلت بصورة الثوب **ثاني** أن لا يكون من شعر غير ما كوال اللحم ولا من جلد وإن لا يكون فيه شيء من فضلاته ويستثنى منه ما كان من الأتزان أو من جوف صفيحة في كذا ذباب ونحوها

من جلود الخنزير وشعورها دون ما كان من السجباب والحواصل الخوازمية في وجهه قوى ولو كان محمولاً فالأولى جوار الصلوة به والظاهر لا حوط **القول** أن لا يكون من لباس لذهب والمذهب والحديد حيث يكون المصطفى رجلاً ولا بأس على النساء ولا بأس بالرجل المحاط مع ما يتقرب به الصلوة به إذا خرج عن اسم الحبر الخالص لا بما لا يكون أن يصلي به وحده كالقلنسوة والكتان ونحوها فإذا كانت تلك السترة لم تنجح به الصلوة ولو كان المانع من الصلوة وحده رقتة لا صغر حجمه فلا يجوز لبسه ولو كان مما يمكن الصلوة به بعد التصرف به كجمل طوله في عرضه صححت به الصلوة ما لم يتصرف به ولم يكتسب المصانعة به بالادارة من أرائه

استعمل في المصانعة المصانعة المصانعة

ثم على اربعة اصابع الاقوى اجتنابه **الرجل** ان لا يكون  
مغصوباً نعام مغصوبته والقول بالبطالان قوى من  
غير فرق بين ان يكون بعض الثوب وقت السجود تحت بعض  
المساجد او يكون هو التان العورة او غير ذلك وحكم  
حمل المغصوب حكم لبسه على الاقوى **خامس** ان يكون  
ظاهراً فلو كان نجساً غير مغفوق عنه وتجد الصلوة به كان  
ملبوساً لا محمولاً لاجتنابه مع التمكن من التطهير بطلت  
صلوته وكذا ان كان عالماء ونسبى وصلّى سوا ذكر في  
اشياء الصلوة او بعد ما في الوقت او بعد فاته يلزم  
اعادة نيتها على كل حال اما اذا لم يعلم بالنجاسة حتى دخل  
في الصلوة فعلم بعد الفراغ منها مضت صلوة ولا اعادة  
عليه لافي الوقت ولا في خلاجه ولو علم في اثناء الصلوة  
فالاخر والبطالان والاحوط من ضمان امكن وقد كاد

عليه غيره ثم اتمام الصلوة والاعادة ويعفى عن الذم فلم  
يكن لبسة الذم البغلي وهو من الدنيا اذا لم يكن من  
حيض واستحاضه او نفاس او من دم نجس العين او دم غير  
ما كولا اللحم في وجهه قوى ولو اصابته نجاسة او اصابة  
محلّه فلا عفو ويجري العفو فيه سواء كان في الثوب او البدن  
ولا يجري العفو فيها بنجس دم من المنيات اذا اصاب  
بدن المصلي او ثيابه واما ما اتصل به في محل الاصابة  
كالقبح والمزطوبة والعرق المقارن له في العفو يري اليه  
في وجهه قوى ولا حوط اجتنابه ما نزل من المقدار والاخر  
المتفرقة من الدم تفرض محبة عهده سواء كانت في الثوب او  
البدن او فيهما فان كانت بحيث تبلغ الذم فلا عفو  
والاجزاء العنق ولو كان الثوب كفاً جازاً او خرقاً بالدم  
فلا حوط اجتنابه في الجانبين بمنزلة الذم ولو لم

اوسع الي  
اعادة الصلاة

عن دية الفرج والجرح التي تشق الخنزعة سواء كان في  
محل الجرح او محاذياً له او بعيداً عنه في الثوب او البدن ولو  
صح الجرح فانقطع دمه بحيث يمكن غسله فلا عفو وكذا  
يعفى عما لا يتم الصلوة به لصغر لرقته كالقلنسوة والشكر  
ونحوها والمعتبر خالته التي هو عليها كما من فلو امكن ستر  
العورتين به بوضع شيء من الطول بالعرض او بالعكس فلا  
يجزى عن كونه لا تتم الصلوة به ولا حوط اجتنابه و  
يعفى ايضا عن خرقه المستحاضة وحفيظة الساوس والبطون  
وكل مستدله خروج النجاسة وعن ثوب المرتبة للولد  
تجزي في اليوم والليله بفعله مرة واحدة اذا لم يكن  
عندها غيره **النجاسة** في فقد اذا فقد الساتر  
المعاد وحصل شرا او نيات متفرقة ولا تتر بالطين اذا  
امكن فان فقد المصحح صلى من وضوءه ان لم يجد واحداً

مؤمياً لركوعه وسجوده والاصلي جالساً كذلك ويرفع  
شيء الى جبهته مما يسجد عليه ولو امكنه التستر في  
الحفرة عن الناظر لزومه وان لم يتمكن الا من الجحر او  
جلد غير ما كولا اللحم وامكنه الترع صلى عزياً وان  
تمكن من الثوب النجس فدمه على ما سبق وتجزي بين الصلوة  
به والصلوة عزياً والثاني احوط ولو شكت في نجاسة الثوب  
مثلاً بنى على الطهارة ولو شكت في كونه خرباً او جلد  
غير ما كولا اللحم لم تصح الصلوة به ولو اشتبه في الاتصال  
بالثياب فلا بأس ولو اشتبه القابل للصلوة بغيره صلى  
صلاتين الا المغصوب بالنسبة الى الرجال والنساء  
والجرح وما فيه الذهب بالنسبة الى الرجال فان علمهم  
الصلوة غارت حينئذ **المقصود الثاني** في مكان المصلي في  
شروطه او ما كولا اللحم فلا حوط في مكان مخصوصة

أرضه وفضاته أو فراشه عاكاً بالغضب بطلت صلواته  
وكذا لو كان الغضب في سقفه أو جدرانه وفي حكم بيت  
الشعر ونحوه وأطنا به وجاليه وأتاده ويقوى الحاق برج  
الذائبة وترجلها وطائها وبغلبها وأما الصلوة في  
الاماكن المغصوبة للتمسكة فحاشية لغير الغاصب ولو  
حبسه ظالم في مكان مغصوب صلى فيه ما لم يستمر  
الصلوة تصرفاً زائداً على أصل الكون ولو خرج من المغصوب  
وصلى في خروجه صحت صلواته ولا حوط الاعادة  
**ثانيها** ان يكون مما يستقر عليه فلا يصح على مثل  
بيد الثبن والزرمل مما لا يحصل عليه الاستقرار ولو كان  
مضطرباً أو الوقوف أو اول السجدة استقر جازاً له  
مع بطونه فالاحوط احتياجه **ثالثها** في خصوص الفريضة  
وهو ان يكون مستقيماً ولا حوطاً ونحوه مما لا يثبت

بوجه

بحركة سائر من مطلقاً أو واقفين مضطربين مع احتياط  
ولو تعدد فعلها على الأرض صح ويحترى القبلة بمقدار  
امكانه ولو بتكبيره الاحرام ويرفع الى جيبه ما يسجد  
عليه وما يفي منه بما يمكن مع الاستقرار والاحوط احتياط  
الصلوة مع امكان الارض الى اخل الوقت **الرابع** في الفريضة  
فقط وهو ان لا يكون في خوف الكعبة ولا على سطحها  
اختياراً فان صلى على السطح اضطرراً قدم بين يديه  
شيئاً منها **خامسها** ان لا يجتمع فيه صلوات رجل وامرات  
الا والرجل متقدم عليهما ولو بعقبه او بمنكبيه او بينه  
وبينه ما عثر اذ راع بذراع اليد او يكون بينهما ما مانع  
الرؤية ولا فرق بين الاعشى والبصر والليل والنهار  
وكل من تأخر الصلوة عن صاحبها اعاد الصلوة من  
غير فرق بين الزوجين والمجان والمجان

ان ذلك على الفضل والاستحباب لا على الغرض بالاجباب  
وان كان الاحوط المحافظة على التجنب هذا فيما اذا كانا  
مصلين ولو صلى احدهما والاخر قائماً او نائماً او جالساً  
فلا بأس **سادسها** طهارات المكان في موضع الجمعة و  
سلامته من النجاسة المتعدية وغيرها فلا تنقض  
لنجاسة محل البدن مع عدم رطوبة ما اذا صادف  
يسر الثياب او حصل فاصل ما يمنع وصول الرطوبة  
واما موضع الجمعة فلا بد من كونه طاهراً ولو وضع  
على النجس طاهراً وسجد عليه فلا بأس **سابعها** مساوات وضع  
القدمين وموضع الجمعة وعدم ارتفاع موضع  
الجمعة عليه في غير التسيح باكثر من اربع اصابع  
عرضاً ولا يضر هبوطه عنه والاحوط مساوات  
اماكن الساجد وعدم الارتفاع هو المطلوب ارتفاعاً

في التسيح

في التسيح وفي غير **ثامنها** ان لا ينقضه على قبل المعصوم  
الامع الحاجز المانع للرؤية الزائفة لسوء الادب  
فلا تعد الشبايبك فاصله ولا الصندوق والشرف  
ولا ثوبه الا ان الحق ان ذلك من الاداب المحيطة  
دون الواجبات المفروضة **تاسعها** ان يكون مما يمكن  
اداء افعال الصلوة به ولو كان ضيقاً بحيث لا يمكن  
فيه من اداء الواجبات فلا تنقض فيه **عاشرها** ان يكون مطمئناً  
في بقائه على قابلية الصلوة فلو وقف السفينة  
هتئة والملاح يعالجها فلا يبعد ان يحكمها حكم  
السائرة وجنح الموانع المذكورة عند الغصية  
معتبرت عند ضيق الوقت وعدم التمكن من  
المكان الجامع للشرائط **الفصل التاسع** في الاوقات وفي  
مباحث اولها في بيان الاوقات الشرعية وفوائدها

في التسيح

اوقات خاصة فلا يتضح في كل وقت فاقول الظاهر في قول الشمس  
وليمتد وقتها الى ان يبقى مقدار ما يؤدى به صلوات  
مقدار ما يؤدى به صلوات الظهر دخل وقت العصر  
استمر الى المغرب ويدخل وقت المغرب بحروب الحمر  
المشرقية ويمتد الى ان يبقى من انتصاف الليل مقدار  
صلوات العشاء واذا مضى بعد غروب الحمر المشرقية  
مقدار ما يؤدى به المغرب دخل وقت العشاء ويمتد  
الى انتصاف الليل وبعد انتصاف الليل الى الصبح  
وقت للمضطر على الظاهر ويدخل وقت الفجر بظهور  
الفجر الصادق من أسفل الافق ويمتد الى طلوع الشمس  
ومن اضطر الى التأخير فادرك من آخر الوقت كوة  
مع شرطها فكذلك ادرك الوقت كوة وهذا وقت  
الاجل والاضطرار في وقت الظاهر انتهى الى طلوع

زيادة الظل مثل الشاخص والعصر الى مثله والمغرب الى  
غروب الحمر المغربية والعشاء بعدها الثلث الليل والصبح  
الى طلوع الحمر بعد الفجر وقت نافلة الظاهر الى الزوال الى  
ان يبقى من فضيلة مقدار اداء أربع ركعات الظهر ونافلة  
العصر الى ان يبقى من فضيلة مقدار اداء العصر والاولى  
من ركعات القدمين في نافلة الظهر والاربعة اقدم  
في نافلة العصر لا يؤخرهما عن ذلك ونافلة المغرب الى  
غروب الحمر الغربية والوتر وتصل قبل النوم في اي  
وقت شاء ونافلة الليل من انتصافه الى طلوع الفجر  
يزال بها الفجر اذا صلى منها أربع ركعات او دخل في  
الثالثة ويجوز تقديمها للشباب والشيخ الكبير خوفا من  
المشقة وكذا كل من يخاف من طول الصلاة عن الامانة  
بما في الوقت ويجوز ان يتركها في وقت الحاجة

الفجر من طلوع الفجر الكاذب الى طلوع الحمر ويجوز فعلها  
بعد نافلة الليل والافات كلها قابلة للقضاء ولو قبل  
الابتداء والاحوط ان لا يتطوع بشئ من الصلوات  
وعليه شئ من الصلوات الواجبات مؤذات او  
مقضيات سوى ما استثنينا من فعل الروايات في  
اوقاتها ومن اجرت التوافل للفرائض كنافلة الفجر وكذا  
نافلة الزوال فقد اذن في مزاجتها الظاهر في شرع  
فيما اراح فضيلة الظهر ولو فات وقتها وكذا نافلة  
الليل لمن صلى الاربعة **ثانيها** في طريق معرفتها يعرف  
الزوال بنصب شاخص معتدل في الارض المعتدلة  
فان حدث له ظل بعد العدم مكان في بعض البلدان  
او حدثت زيادة في الظل فقد مضى وقت الظهر والمغرب  
الحمر المشرقية كما مر وانتصاف الليل صلاحته ما

يطالع عند الغروب ويغرب عند الفجر من الكواكب كما  
لعمري وبعض النجوم السيار في بعض الاوقات ففي مثل  
ذلك يعلم بوصفها الى محل زوال الشمس وهو كيد السماء  
ولو لاحظها وقت الطلوع ورأى بعدها عن المشرق ولو  
لاحظها عند الفجر ورأى نسبتها الى المغرب وقسم بها  
بخيالها كان الانتصاف يلوغ نصف المسافة وكذا  
لو لاحظ دور الفريدين او نبات النخس على الجرد و  
قسمها بخيالها لعرف ذلك وكذا بملاحظة الساعة  
وارباب الاعمال والمدار في الضيق على خوف الانتصاف  
والعاجز عن الرؤية او المعرفة يسئل حتى يحصل اليقين  
او الظن الذي يطمئن به نفسه وفي يوم الغمام وليتنبه  
ليكن في كل بالظن في مثل جميع العمل السارية الحاشية  
عن المروية وفي يوم الصلوات من الغلة لله كمن في

الاكتفاء بشهادة العدلين والعدل الواحد وجه قوي و  
 الاقوى ما ذكرناه **فالثاني** في الخطأ ولو دخل في الفريضة قبل  
 الوقت متعمدا عالما كان او جاهلا بطلت صلاته وكذا  
 لو صليها ظانا بالدخول الوقت وعالما به فانكشف خلافه  
 ما لم يدخل عليه الوقت فانشاء الصلوة فان دخل في انشائها  
 صححت والاخطا تمامها والاعادة ومن قد العصر على  
 الظهر والعشاء على المغرب عمدا بطلت صلاته جاهلا  
 بالحكم وعالما به ولو قدم اللاحقة على السابقة ناسيا  
 ذكر في انشاء الصلوة عدل الى السابقة ولو ذكرها بعد  
 الفراغ فان صلى العصر والعشاء في وقت الاخيرين وذلك  
 قبل مضي زمان يمكن ان يصلي فيه الظهر والمغرب بطلت  
 وان صلاهما في وقت المشرك صححت على كل حال ولو صلي  
 الظهر والمغرب في وقت العصر والعشاء بطلت

مكرر

ما يؤدى به صلاتهما من آخر الوقت فالحكم ما مر من  
 البطلان ومن ادرك خمس ركعات من آخر الوقت ان  
 بالفريضة معا على الترتيب ولو ادرك مقدار  
 اربع ركعات فقط وكان متمما اني بالاخيرة  
 وقضى الاولى بعدها واما المقصر فياتي بهما  
 معا ومن ادرك من اقل الوقت مقدار الاولى  
 فقط ثم جات العذرة الشرعية سقط عنه فرض  
 الاخيرة ومن ان بشئ من الاخيرة في وقت الاولى  
 ناسيا ثم ذكر بعد دخول وقت الثانية فالاقوى  
 البطلان ولو كان ظانا لدخول وقت الثانية  
 فالاقوى الصحة والاحوط الاعادة ولو ظن الضيق  
 الا من الاخيرة وبعد الفراغ علم السعة فالظاهر  
 صحة التسليم الاول في موضع **الاحكام**

فيجب ذبايحهم ونحو ذلك والاعصى بقدر الاستقبال  
 والظاهر اكتفائه بجره الظن ولا يلزمه زيادة  
 الطلب بل يكفي الظن بالنسبة الى التسليم ولو تعا  
 رضت طريق الظن اخذ بالترجيح والاحوط طلب العلم  
 او لم يطلب الاقوى فالاقوى من الظنون وعلى كل  
 حال لو تعدر عليه لعلم اقل الوقت صلى بالظن  
 ولا يلزمه الانتظار ومن لا يعرف القبلة ان دار  
 شك بين جهتين صلى صلوتين او بين ثلث جهات  
 صلى الى ثلاث جهات ثلث صلوات فان جهل  
 بالتم صلى الى اربع جهات اربع صلوات ولو ضاق  
 الوقت عنها الى بالممكن والاحوط اخيرةها الى الضيق  
 بحيث لا يبقى من الوقت ما يند عليه صلى الى الاضيق  
 لا يتجاوز **باب**

**العشا** في القبلة وفيه مباحث **الاول** في بيانها القبلة  
 موضع الكعبة ويستقبل البعيد جهة ما فان تمكن من  
 معرفة الجهة فيما لا اكتفاء بالعلامات كوضع الحجر  
 خلف المنكب الايمن وجعل **اليمن** على يمينه و  
 المشرق على شماله ويستقبل وسط ما بينهما ويجعل  
 عين الشمس عند الزوال على طرف الحاجب الايمن كل  
 ذلك في واسط العراق وعلامة الشام جعل الحدي  
 خلف المنكب الايسر وعلامة اليمن جعل الجدي بين  
 العينين **المبحث الثاني** فيما تعرف به القبلة والموجع  
 في هذه الامور الى معرفة علم الرياض ويكفي  
 غير العارفي اذا دخل بلادا من بلاد المسلمين ان  
 يتعرف حالهم في الاستقبال في افقهم عليه اما  
 من طاربت مساجدهم او من وضع منارهم او

ح

دخل في الصلوة فظهر له الخطأ في القبلة فثبثها فاد  
كان بين المشرق والمغرب صحة صلواته وانحرى إلى  
القبلة وان كان إلى نفس المشرق والمغرب أو مستد  
للقبلة أعاد في الوقت بلا تأمل وفي خارجه لمحتسماً  
وان كان إلى المشرق والمغرب أعاد في الوقت في خارجه  
وفيما بين المشرق والمغرب **عده** له حكم المستقبل أعاد  
عليه **الحج الثاني عشر** فيما يجب الاستقبال له يجب ال  
استقبال في صلوة الفرائض والتوافل وفي وضع المي  
عند الاحتظار وبالقبير وفي الذبح والنحر والتمائم  
مع الامكان فلو تعذر صحة هذه الأفعال بلا استقبال  
فلو اضطر إلى صلوة السجدة والزحلة أو ما شياً  
لم يملك استقباله فيها أو ما يمكن ومع التعذر  
يستقبل في كبره الاخر أو ما كان في المقتضى

بعد الصلاة وكان مستدبر القبلة  
فإذا الصلاة ولو ظهر عليه الاستقبال

بالصلية لمحت ثوبه في السفر والحضر إذا كان واقفاً  
مستقراً فانه يجب عليه الاستقبال **الحج الثاني عشر**  
الاستقبال يجب الاستقبال بالوجه ومقادير البدن  
كالصدر والبطن ونحوها فلو استقبال بالوجه فقط  
لم يكن مستقبلاً والاحوط الاستقبال بالقدمين  
ابظروا ما اليدان فيضعهما كيف شاء **المقصد الثالث عشر**  
في كيفية الصلوة اليومية وعدد ركعاتها على  
الاجمال إذا أراد الصلوة ودان بالشرائط المذكور  
من الطهارة من الحدث والخبث والسنن ولا يلاحظ  
المكان والوقت والقبلة قام ناولاً للصلوة المعينة  
فاصداً وجهه الله والتقرب اليه مقاماً للتكبير قائلاً  
الله أكبر ثم قرأ الحمد وسورة فتكبر ثم سجد فقام  
سبحان رب العظم محمد من اولادك أو غيره

سبعة أو أكثر أو سبحان الله ثلاثاً أو أكثر ثم يرفع نفسه  
منتصباً مستقراً ثم يهوى إلى السجود ساجداً على  
سبعة أعطاء الجبهة والكفين والركبتين وطرفي  
ابهامي الركبتين مستقراً واضعاً للجبهة على ما  
يصح السجود عليه قائلاً سبحان رب الاعلى وبحمده  
ثم أوثنته أو خمساً وسبعة أو أكثر أو يقول سبحان  
الله ثلاثاً أو أكثر ثم يرفع رأسه حتى يجلس منتصباً  
مستقراً ثم يسجد مرة أخرى ويضع كفاً في الأولى  
ثم يقوم ويقرأ الحمد والسورة ويضع في الركعة الثانية  
كما صنع في الركعة الأولى فان كانت ثنائيه كالصبح  
وصلوات السفر تشهد وسلم ويكفيه بان يقول  
اشهد بان لا اله الا الله محمد رسول الله ثم يركع  
اشهد بان لا اله الا الله محمد رسول الله ثم يركع

الركعة

السلم عليكم ورحمة الله وبركاته وان كانت ثلثيه  
كالغروب قام بعد التشهد قبل التسليم وقرأ الحمد  
سبحان الله وبحمده والحمد لله ولا اله الا الله والله  
أكبر محافظاً على اللفظ العزيم مرة أو ثلاثاً ثم يركع  
ويسجد كما مر فاذا رفع رأسه تشهد وسلم وان كانت  
رابعية ترك التشهد والتسليم بل يقوم بعد رفعه  
من السجود ويأتي بالركعة على نحو الثالث فاذا رفع  
رأسه من السجود الاخير تشهد وسلم على نحو السابق  
وهذا المقدار كاف في الصلوة فاذا اضاف الاذان  
والاقامة والاقوال والافعال المندوبه فقد  
فعل ما هو افضل وأهدى إلى الصلوة من بابها  
**المقصد الثالث عشر** في ذكرها مفصلة وفيها ما حث الله  
في الاذان والاقامة من شأنه مؤكداً الا ان

الاقامة اشداً استحباباً ويعتبر فيهما نيّة القربة لا  
نهما عبادتان فلا يجوز اخذ الاجرة عليهما كسائر  
العبادات ويختصان بالفرائض اليومية واذن في  
ترك الاذان يوم الجمعة لمصلّى العصر ولمصلّى العصر  
في عرفة مع الحاج والعشا في المزدلفة ايظاً مع الحاج  
لا مطلق على الاقوى وللجامع بين الصلاتين ولقائهم  
الصلوة فانه يؤذن في اول الورد ويقوم قامة في البيوت  
ومتى فصل بينهما بزمان او بصلوات اخرى اعاد  
الاذان ولربيد الجماعة او المنفرد اذا دخلوا وقد صلت  
الجماعة الاولى ولم يتفرق ترك الاذان والاقامة وقت  
بعد دخول الوقت ويخضع في تقديمه على الفرائض  
الاعلام ويلاحظ المحافظة على التقدير بينهما بان  
يكون الاذان قبل الاقامة ومن فصل بينهما فافضل

اعاد

اعاد بما يحصل معه الترتيب ولو نسيهما معاً او نسي  
الاقامة فقط حتى دخل في الصلوة فلا يرجع اليهما  
ان كان ركع ولا يرجع ولا حوطان لا يرجع بعد  
الدخول في القراءة بل لدخول في الصلوة مطلقاً  
ويستحب الاستقبال وترك الاعراب في اخر كل فصل  
والفصل بينهما الفاعل هو ما دون فاعل احدهما ودون  
سامعها من اهل الجماعة مثلاً في وجه قوي بسكة  
او جلسة او سجدة او خطوبة او صلات ركعتين  
وفي المغرب يقصر على السكنة او الخوض تبعاً لما قاله  
وفي الخبر ان الجالس بين اذان المغرب والاقامة كما  
لمتشط بدميه في سبيل الله ويستحب الترتيل في الاذان  
والمدينية وعكسها في الفجر وان يكون بينهما  
على حال الصلوات خصوصاً في الاقامة وخصوصاً

بعد قد قامت الصلوة والمحدث في اثنائهما الحاجة  
به الى اعادتهما بعد الوضوء الا اذا طال الفصل و  
الاولى والاحوط ان يعيد الاقامة مطلقاً ويجرم  
على المرأة اسماع الاجانب ويستحب ان يكون المؤذن  
عدلاً صديقاً بصيراً بالاقوات اميناً من كل الخيانت  
والاعتداد بان المجنون والسكران وغير المؤمنين و  
يعتد باذان المميز من اطفال المؤمنين وان يعادوا  
على مرتفع والسنة كثير **المبحث الثاني** في القيام وهو  
واجب في حال النية وفي تكبير الاحرام وقبل  
الركوع متصلاً به ركن في الصلوة ولو اخل به عمداً  
او سهواً بطلت صلواته وفي حال القراءة وبطلها  
واجب غير ركن وهو ان يصح الانتصاب والاقامة  
يجب ان يكون اطماعاً لا يسيراً ولا اسيراً ولا

الاستقامة

الاستقلال ولو توقف على الاستناد والاعتماد عمد  
ولو لم يكن ما يعتمد عليه اشتراه واستأجره مع  
القدرت وعده الضميمة ولو قدر على القيام في بعض  
قام فيه ولو قام من القراءة سكنت حتى يستقر ولو  
امكنه القيام الى الركوع قام اليه ولو عجز عن الاعتدال  
قام منحنيًا ولو عجز عن الانحناء وقدر على القيام فلم  
واو مال ركوعه وسجوده فان عجز عن القيام اصلاً  
جلس مستقلاً ولا اعتمد وان عجز عنه اصلاً اضطجع  
على الجانب الايمن فان عجز فعلاً الايسر فان عجز استلق  
مخافطاً على الاستقبال في جميع الاحوال وتختلف هيئة  
الاستقبال باختلاف الاحوال ويكون ركوعه وسجوده  
بأيما راسه الا انه ينبغي في السجود في الاختصاص ليرسل  
فان عجز عن السجود فليجلس في السجود والجلوس

والركوب والمشى اختياراً واخطراً ولو وجبت بند  
وتحوى وجب القيام **للجائز** في النية وقد بين أنها  
عبارة عن القصد وتعين المقصود وكونه خالصاً  
لوجه الله تعالى لا هليته واجزاً لشكر نعمته او طلب  
العبد رفعة منزلته او طلب الرضا او خوفاً من  
سخطه او رجاء لثوابه او خوفاً من عقابه او ما  
تركب من ذلك الى غير ذلك ولو قصد التوصل بطلب  
الله الى الامور الدنيوية صح ولا يحوط الترك في غير  
النصوص وبلا حظ بما بالنجس لو ارادها واراد الاخرى  
طالبت مختلف باختلاف المطالب ولا حاجة الى  
نية الوجوب والتدبير ولا قضاء ولا اداء ولا  
القصر ولا اتمام ونحوها انما يتوقف على التعبير  
بها في موضع من مواضع التدبير والعكس انما يتوقف  
على

الصفات مالم يتوقف عليها التعيين ولم يكن مشرعاً  
في الدين تحت صلاته ولا يحوط مراعات الوجه وهي  
بحكم الزكـن تبطل الصلوة بتركها غير بند وسمى وابتدأ  
الصلوة جملة ولا تصح نية الاجزاء بان ينوي شيئاً  
فشيئاً الا من حيث الجزئية وترجع الى نية الكل و  
تصح نية الوجوب في الصلوة الواجبة ولو قلنا بان  
شتر اطمأنا ولا يضر دخول المستحبات فيها الدخولها  
تبعاً ولا لان نية ما حين فعلها وحرمة قطع التافلة بعد  
الدخول فيها لا يقتضي وجوبها فنية التدبير لا  
اشكال فيها ولو نوى في الفريضة المشتملة على التدبير  
بامطلق التقرب الى الله كان اسلم ولا بين من استلزم  
النية فلو نوى في الفريضة المشتملة على التدبير  
بامطلق التقرب الى الله كان اسلم ولا بين من استلزم

ولا العجب وان حزمنا على الاقوى ولو نوى القطع او  
تردد فيه ووقف عن القراءة وكان ذلك استوفهم  
فنادى الصلوة فعلم الصحة فلا اشكال فيه مع عدم  
الفصل الكلي ولو قرأ او كان تردده لالذات فالأحو  
الاعادة ولا يجب اخطار الصلوة مفصلة عن النية  
بل يكفي الاجمال ولو نوى الصلوة من لا يجسمها ولا  
حواله يعمل اقل فاقل فلا بأس ولو نوى صلوة فذكر  
اخرى سابقة عدل من اللاحقة الى السابقة وكذا  
اذا لم يعلم ما قام اليه بعد الدخول ودار امر بين  
السابقة واللاحقة عين السابقة سواء كانا مؤثرتين  
كان بدخول في العصر او في العشاء ويذكر الظاهر والمخبر  
او مقتضيتين كرس على مقتضى سابقه ولا حجة  
بنوى اللاحقة او مقتضى مؤثرات بان دخل في وقتها

فذكر المقتضية كل ذلك مالم يتجاوز محل العدول فلو  
كانت الفائتة صبيحاً مثلاً وقضى صلى الثالثة فلا عدول  
ويهدم وقت القيام في وجه قوى ولو شك في  
تعيين ما بنا على ما قام اليه واذا تجاوز محل العدول  
اتمها ولو بالتابعة بعده وليس للعدول فرضاً الا  
في المؤثرتين المرتبتين كالظهورين والعشاءين او  
المقتضيتين مع وجوب التدبير بينهما اما من  
المؤثرات الى المقتضية فعلى التدبير على الظاهر  
ولا يعدل من مقتضيه الى مؤثرات على الاقوى  
ولا يجوز العدول عن فرائض الصلوة الى  
مثلها في غير ما ذكر ويجوز العدول من الفرائض  
الى التوافل في الجماعات اذا كان قد دخل في  
الصلوة فدخل الامام وخاف السقوط لم يجز

الحل فان تجاوزته واعاد جماعه وناسى  
سورة الجمعة في يوم الجمعة ولم يتجاوز محل  
العدول الى النفل وناسى الاذان والاقامة  
معاً والاقامة وحدها اذا كان قد دخل ولم  
يركع ولم يقرب ولا حوط تركه لنسيان الجمعة  
ولا اذان والاقامة والحاصل العدول لا يجوز  
الا في مواضع مخصوصة لا يقاس ويجزى  
التلفظ بالنية معتقداً ان اللفظ هو النية و  
بدون ذلك يكره في الصلوة لانه كلام بعد  
قول قد قامت الصلوة والاحوط الترك و  
لوقام لصلوة الظاهر مثلاً فيسبق لسانه او  
خياله خطه الى الله تعالى على ما قام له  
**النية** وكيفية الاعمال في ركعتين

الصلوة

الصلوة بزيادتها ونقصها عمداً او سهواً وترك  
القيام فيها كذلك لظهور صورتها الله أكبر بفتح هـ  
الجلالة ومدحها وادغامه وظم الهاء سالمه  
من الاشباع المؤدى الى زيادتها الواو وفتح هـ  
أكبر وباءه سالمين من المد المؤدى الى زيادة  
الالف مع الوقف على رأسه فلو كبر بغير هذه  
الصيغة او بدل الاسم الأعظم بغيره او بدل الكبير  
او عرفها فقال لا كبيرا وعكس لترتيب وخل  
بحرف او انزاده او ازاد كلمة او نقصها والادغم  
غير المدغم او فلت المدغم او غير شيء من الهيئته  
الخاصة بطلت صلواته ولو ترك تحميم اللام  
او الزيادة او غيرها **النية** في ركعتين  
الصلوة في ركعتين

على من أحسنها فان تغذر استقلاله بالنطق نطق  
بها ناطق حرفاً حرفاً ونطق هو خلفه وان لم  
يتمكن من الجميع الى ما يمكن وان تغذر الكل  
ترجمتها بلسانه ولا خسر بحركتها بلسانه وليس  
بها بعد ان يعقد بها قلبه ويجب تحقيل  
الذكر اللساني بها او يعلم ذلك باسماع نفسه  
تحقيقاً او تقديره ولا ولي ان يكبر سبعاً ويتخير في  
جعل ايها شاء تكبيرت الاحرام ويستحب رفع  
اليدين بها مبتدئاً بالرفع بابتداء التكبير منتهياً  
به بانتهائه وجميع تكبيرات الصلوة مستحبة سوى  
تكبير الاحرام **النية** في القراءة وبدونها و  
فيها فاضل **النية** في الركعتين  
الاولى من الفرض والركعتين

الصلوة

ولو اخل بحرف او فتد يد في كلمة او سكون لازم  
او بدل حرفاً بغيره وان كان الضاد بالطاء متعمداً  
بطلت صلواته والجاهل بالحكم كالعامد ولو  
اغل في ادغام بين كلمتين او متداً او صناعة من  
صناعات القرابة كما اذا وقف مع الحركة او وصل  
مع السكون لم تبطل والاحوط تجنب ذلك كله و  
يجوز للمريض والخائف والمستعجل وخائف رفع  
الامام رأسه من الركوع قبل ركوعه الاقتصار  
على الحمد والبسملة ما به منها ومن كل سورة سوى  
براءة وكل السور مجزئة الا الضحى والشرح والم  
ترويض للاف فان كل واحد منها سورة ومجموع  
الاولتين سورة واحدة وكذا مجموع الاخيرتين  
سورة واحدة

وحم فصلت والجم وقرأ وما يفتوت الوقت بقراءته  
فلو قرأ أحدها وقرأ ما يعلم فوات الوقت بقراءته  
عمدا بطلت صلواته ولو كان ناسيا فذكر في الحشا  
قطع العترة وقرأ غيرهما ان لم يكن قراءة التجره  
واستبدل بالسور الطويله اقصر منها ولو قرأ به  
التجره ساهيا ففطن بعد الفراغ اتم الصلوه وسجد  
بعد الفراغ منها وكذا لو استمع ولما التافله فقرائتها  
فيها مع العمد سائعه ويسجد بها في اثناء الصلوه  
ولا تجزئ التافله سورة بل يجوز الاقتضاي فيها  
الفاتحه ولو جئت التافله بنذر او شبهه فالأحوط  
ان يصنع فيها ما صنع في الفريضة **الفصل الثاني** في  
كيفية القراءة في السجدة والركعة والجمعة

العشاء فانه يتخير فيها بين الفاتحه وحدها وبين  
التسبيح وهو قول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله  
والله اكبر مرة واحدة والاحوط تكررها ثلاثا حافظا  
على اللفظة العربية والالفاظ الخاصة والعلم بان  
بالممكن فان لم يتمكن يأتي بالذكر مطلقا عوضه والآخر  
يشير ويعقد بقلبه ويجزئ لسانه كما في القراءة ويلزم  
الترتيب المتابعة ولما القرأه فيلزم فيها الترتيب  
بين الحمد والتسبيح وبين ابعاها فتي اخل بشي من  
السابق وات باللاحق عاد الى الفاتحة ثم اتى بما  
بعده ما لم يدخل في ركن فان دخل في ركن مضى  
ولا شئ عليه ويلزم الموالاة بين الحروف والكلمات  
والآيات فلو سكك سككا طويلا لم يخلأ بصوت القرآن  
طالما لم يقطع كلامه جازا والحق في التسليم

في القراءة في اولي الصبح والعشاءتين والاختفات  
في الباقي عدل صلوة الجمعة وظهرها فان لم يستجر  
الجمعه فيها الاختفات في الظاهر احوط وهما معلوما  
عرفا ويجوز ان في القرأه او بدلهما كتسبيح الاخريتين  
فلو تعدل الاختفات في موضع الجهل والجهل في موضع  
الاختفات بطلت صلواته الا في البسملة فان  
الجمعه فيها في موضع الاختفات مستحب ولا اذا كان  
جاهلا بجواب ذلك فتح ولو خالف نسيانا او علم  
بعد الجهل في اثناء القرأه مضى قراءته ولا  
اعادت عليه ولا يجب فيها عدل القرأه ولها  
من التسبيح جهرا ولا اختفات بل يتخير في الادكان  
للأيقه بين الحمد والاختفات وكذا لا يجزئ  
فيما عدل القرأه في الركعة والجمعة

في النوافل الليل والاختفات في نوافل النهار ولا  
يجزئ فيها وان وجبت بنذر او نحو ولو شرط  
في التذد كيفية خاصة فذلك أمر **الفصل**  
**الثالث** في بقاء احكامها وهي امور **الحد** قول امين  
بعد الفاتحه بعنوان استجابها على الخصوصية  
تشرع حرام مفسد للصلوة وبدون ذلك الا  
حوط تركها الامع التيقه بل الاحوط تركها في  
جميع احوال الصلوة **ثانيا** العاجز عن اصل القرأه  
او عن بعض كيفية انتهائيا في المقذور منها فان  
عجز قرء من غيرهما فان عجز سبح الله وذكره بمقدارها  
ويلزم التعلم بقدر الامكان ويجب عليه الصلوة  
حاجه او قود من فقره وهو يتبعه ويقدر  
ذلك على العجز في العجز من التعلم

او تركه عاصياً انخرصت الى ضيق الوقت ولا  
خرس يعقد بقلبه ويلوك لسانه ويشير بها  
**ثالثاً** لا يجوز الجمع بين سورتين ولا بين سورة  
وبعض سورة ولا بين بعضي سورتين ولا لاقتصار  
على بعض سورة وكل ذلك لا بأس به في التناوله  
ولو كرر السورة بنفسها فاصداً تلاوة القرآن لا  
جزئية الصلوة فلا بأس ما لم يخرج بالاطالة عن  
هيئة المصلي وكذا الوقوف البعض مع السورة من  
حيث انه قرآن ولو جمع بين السورة وبعضها من  
جهة العدول في محل الجواز **رابعاً**  
يجوز العدول من سورة الى سورة اخرى ما لم  
يبلغ نصفها او القيل بالجواز حتى يتطاع الثلثين  
في الجواز من جهة الاخطاء ما ذكرناه وهو خلاف

على

في كل سورة الا في التوحيد والمجد فلا يجوز العدول  
منهما الى غيرهما مطلقاً الا الى سورة الجمعة و  
المنافقين في يوم الجمعة فانه يجوز العدول منهما  
اليهما مطلقاً والاخطاء الاقتصار على الظاهر  
والجمعة بل على الجمعة فقط ولا يعدل في المجد و  
التوحيد من احدهما الى الاخرى في وجه قوي و  
يجب العدول مطلقاً مع نسيان شيء من السورة  
التي دخل بها **خامساً** من اراد التقدم خطوة او  
خطوتين سكنت عن القراءة في حركته **سادساً**  
لا يجب في البسملة تعيين السورت المعينه بنفسها  
كالقائه والسورة المندورة ولا اخطاء تعيينها في  
غير المعينه الا الاخطاء المأخوذات عن التعيين بحيث  
انه لو قيل ما نزل ان نزل قال السورت الثلاثة

فهو حقيقه معين في نفسه غافل عن تعيينه ولو لم  
يعين في موضع الايهام كان الاخطاء الرجوع والتعيين  
او العدول مع بقاء محله ويستحب التعوذ سراً قبل  
الفاتحة في الركعة الاولى والاولى ان ياتي بلفظ اغو  
بالله من الشيطان الرجيم وسؤال الترجمة اذا  
قرئ آية الترجمة والنجاة من العذاب اذا قرئ آية  
واذا قرئ مثل يا ايها الذين امنوا ويا ايها الناس  
قال ليت ربنا ورتيل القران محافطاً على الوقوف  
مبيناً للحروف مندبر المعاني القران ساكناً  
بعد الفراغ من الفاتحة وبعد الفراغ من السورة  
في اختيار السورة الموضفة كالجمعة والمنافقين  
في الظاهر يوم الجمعة والحسنة والصلوة في عشاها  
والتوحيد في غيرها من السورت

الطوال

الطوال في الضم وفي الضم الخمس والاثني في  
الاو هل اتي على الانسان وفي الثانية هل اتي  
وفي العصر والمغرب بقصار السورت وفي الظهر  
العشاء بالموتوسطات ونحو ذلك وفي التوافل لما  
وضف لها **الجمعة** في الركوع ويجب في غير  
الكسوف في كل ركعة مرة وهو ركن تبطل الصلوة  
بزيادته في غير الجماعة واماني الجماعة فيسبح بحمده  
ونقصه عمداً او سهواً ان القيام الذي  
عنه ترك ركن كذلك تبطل الصلوة بتركه عمداً  
او سهواً ويجب فيه امور **أحدها** الاغتسال مستوي  
الخلقة بقدر ما اتصل بدها ركبتة والاخطاء  
من الغلات وصلة ما مضى ولو مال بالخذى شقيه  
في المكنى وصلة ما مضى يد به الى اخره

له يكن راعياً والمدار على ما يسمي به راعياً ومن  
خلق على هيئة الزايع أو كان كذلك لمض أو كبر  
يزيد في الانحناء يسيراً فان لم يتمكن نواه ركوعاً  
واستغنى به **ثانيها** الظمانينه بمقدار الذكر  
الواجب **ثالثها** الذكر وهو سبحانه في العظم و  
بحره مروه واكثر او سبحانه الله ثلاثاً او اكثر  
محافظة على العريته والترتيب والموا لاهاتياً  
به بعد الاستقرار والاطمانان فلو ذكر قبله  
عمداً او شرع في الرفع قبل تمام الذكر الواجب  
كذلك بطلت صلاته ولو عجز عن الظمانينه  
او عن الرفع سقط ويستحب التكبير له رافعاً  
يديه الى جدي اذنه وقول سمع الله لمن حمده  
بعد الفراغ والانتصاب والحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين وغيره سمع الله لمن حمده  
مرة التركبتين الى خلف وتسوية الظهر ووضع  
اليدين على التركبتين وتقديم اليمنى وتبليغ  
الكفين لهما مقرجات الاصابع الى غير ذلك و  
يكره وضع اليدين تحت الثياب **المتنجس السابع**  
في السجود ويجب في الركعة سجدة واحدة وهما ركعتان  
بمعنى انه لو زادها في ركعة او اخل بها معاً  
عمداً او سهواً بطلت صلاته بخلاف ما لو اخل  
بواحدة او زادها سهواً او يجب فيه امور **السادس**  
يسجد على الاعضاء السبعة الجبهة وباطن الكفين  
والتركبتين وطرفي ارجلي الركبتين ظهره او بطنه  
بما يسمي **ثانيها** او لا يحسنه لان نقص في الجبهة  
عن جهته من جهته وان وجبته من جهته

نحو تسعة السجود خضر حفرة وسجد فيها البقع بعض  
ما عدى موضع الذمل على الارض فان تعذر فعلاً  
احد جبينيه محافظة على الاستقبال ولاولى نقدنا  
الايمان امكن فان تعذر رافعاً في ركعة فان تعذر  
رفع محل السجود **ثانيها** الانحناء بحيث يساوى  
موضع جبينه موضع قدميه او يزيد عليه  
باربع اصابع فادون فلا فضل بل الاحوط مراعاة  
ذلك بالنسبة الى الهبوط والاولى مراعاته في  
جميع المساجد بل جميع محل البدن ولو عجز عن  
الانحناء رفع محل السجود الى جبينه والاحوط تعميم  
الحكم في العاقل القاسم والمسترح **ثالثها** الذكر وهو  
سبحان ربى الاعلى وسبح مرقه الوكتر سبحان الله  
والعظمة والاعلى والاعلى والاعلى والاعلى

الظمانينه والاستقرار مع الاختيار ويسقط الجميع  
مع الاضطراب وان حينئذ بالممكن **الرابع** كود  
السجود على الارض باقيه على حالها او على ما نبتت  
فيها مما لا يؤكل ولا يلبس في العادة فلا يجوز  
السجود على ما ليس من الارض ولا من نباتها كما  
لصوف والشعر والحجر وجميع اجزاء الحيوانات  
من الجلود ونحوها ولا على ما كان منها ثم خرج  
بالاستحالة كما اذا استحال الارض الى ثشي من المعالة  
كالذهب والفضة والمضفر والنحاس والملح والقر  
والبور والعقيق والفير ونحوها واستحالة هي  
او نباتها ماداً ونحوه والاحوط تجنب الحصى والنوم  
بعد الاعراق والظلمة والامعة والمهرم الايض  
الذكر والاعلى والاعلى والاعلى والاعلى

والسبح والمحصى فلا بأس بها ولا على ما كان من نباتها  
 وكان ما كولا بالعادة او ملبوسا كذلك فلا يجوز  
 السجود على الخبز والمطبوخ والحبوب المعتاد اكلها  
 من الحنطة والشعير ونحوها والفواكه والبقول المعنى  
 اكلها والاحوط ترك السجود على قشر الجوز و  
 البندق ونحوها وخصوصا مع الانفصال وكذا  
 نوى التمر والمشمش ولا بأس بأوراق الاشجار و  
 اثمارها من غير المأكول ولو كان قشر الحبوب  
 باقيا عليها لم يصح نعم لو انفصل فلا بأس فيجوز  
 على النخالة والاحوط تجنبها والتبن والقصيل  
 مع الانفصال وعدمه وفي جواز السجود على  
 قشر الارز مع الانفصال عدمه وطريق الاحتياط  
 تركها

ولا بأس بالثياب التي لا بأس بها

معتاد كبعض النباتات او يلبس كذلك كاللباس  
 المتخذ من الخوص والليف فلا بأس بالسجود عليها  
 بخلاف ما كان مأكولا من النباتات كالبصل و  
 الكراث والفجل والزباد ونحوها وامام لا يؤكل  
 اصلا او يؤكل نادرا كالبا بونج والخبث ونحوها  
 فلا بأس بالسجود عليها وكذلك ما ينبت على الماء  
 كبعض النباتات وما يؤكل في اقليم دون اخر جرى  
 عليه حكم المنع **فاما** ان يكون المكان مباحا و  
 هذى بالنسبة الى تمام الاعضاء وان يكون  
 طاهرا بالنسبة الى موضع الجبهة وامام بالنسبة  
 الى غيرهما فانما يلزم عدم تعدي النجاسة الغير  
 معتقودة الى النجاسة المعتقودة

من شئ لا يجوز السجود عليه او شئت في انه منه  
 بلا الاحوط تجنبه مطلقا ولو علم انه من الخشب  
 لدخول التور فيه **سأله** الجالوس بين السجودتين  
 كيف اتفق والافضل للرجال التربع على التحو  
 المعهود مطمئنا مستقرا مع الامكان ومع التغذر  
 يأتي بالممكن **سأله** تمكين الجبهة والمساجد من غلا  
 السجود **فأجاب** رفع ما يمنع الجبهة عن مباشرة محل  
 السجود ومنه الوسخ المتكاش على التربة الحسينية  
 على مشرفها افضل السلام والتحية ويستحب فيه  
 امور التكبير له وتلقى الارض بالكفين ورفع ذراعيه  
 وبسط كفيه مضمومتي الاصابع خذا اذ فيه  
 النظر في سجده الطهور

بعد السجود الاخير والجلوس وعلى الورك الايسر و  
 جعل ظهر القدم اليمنى على باطن اليسرى والنظر الى  
 الجلوس الى المحر وقول بحول الله تعالى وقوته اقوم و  
 اقعدا اذا اراد القيام كل ذلك مع الخضوع والخشوع  
 كما ينبغي المحافظة عليه ما في جميع الافعال يستحب  
 سجود ثلاثون على الفاري والمستمع دون السامع  
 واستجابته للسامع ايضا غير بعيد في احد عشر  
 موضعا في سورتي الاعراف والنحل والرعد  
 وبني اسرائيل ومريم والحج في موضعين والفرقان  
 والتمل وصاد ولا تشقا وتجب في اربع الم  
 تنزيل ونحو السجدة والتجر وقرأ ويستحب الشكر سبحان  
 او واحدة في سجدة واحدة لا تشق في سجود  
 التركيب

النية والاولى المحافظة على هيئة سجود المصلى  
والافضل في سجود الشكر مائة مرة شاكراً وعقوا  
مائة مرة وفي سجود التلاوة سجدت لك يا رب نعتدا  
وتقاً لا مستكبراً عن عبادتك ولا مستكفاً ولا مغتظاً  
بل ناعبدك ذليل خائف مستجير **النجاة** في التشميد  
وهو واجب في الصبح مرة بعد الركعتين وفي المغرب  
والرباعيات مرتين مرة بعد الثانية ومرة  
بعد الاخيرة ويجزى فيه التشميدتين وقول  
اللهم صل على محمد وآل محمد ولكن اسلم صور **النجاة**  
اشتمدان **الاله** الله وحده لا شريك له واشهد  
ان محمد عبده ورسوله اللهم صل على محمد وآل  
محمد واظفر على العرب **النجاة** في التشميد  
في كل ركعة من كل صلاة

وعده النقص والتبدل ويشترط فيه امران أحدهما  
الجلوس كيف شاء وان كان الافضل ان يجلس على  
الورك الايسر ويصنع ما من **ثاني** الاستقرار فيه  
بمقدار الذكر الواجب فلو شرع فيه قبل اتمام  
الرفع من السجود واكمله وهو اخذ في القيام بطل  
العاجز عنه يجب عليه التعلم ولا يشغل بشئ  
غير ضروري حتى يفرغ منه ولا بد ان يأتي بما  
امكن فان عجز عن الكل استبدل به ذكراً آخر  
الاخر يشير اليه ويعقد قلبه ويأول لسانه  
**النجاة** في التسليم وهو واجب واسلم صور  
الجمع بين قول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
وقول الصلوة على محمد وآل محمد طائفة من رحمة الله  
الاله

العربية والترتيب والمواالاه ولو اقتصر على السلام  
عليكم ورحمة الله وبركاته اجزى ولو اتي بالسلام  
علينا فالظاهر لزوم السلام عليكم ويقوى الخروج  
بالسلام علينا والاحوط ان ينوي مطلق الخروج من  
غير تعيين الخروج والظاهر عدم لزوم نية من من  
راس وما قول السلام عليك ايها النبي ص فهو  
مستحب ولا يحصل به خروج والمنفرد يسلم تسليمه  
واحد الى القبلة ولكن يؤمى بمؤخر عينيه الى  
يمينه والامام يؤمى بصفته وجهه الى يمينه  
فقط وكذا المأموم اذا لم يكن على يساره أحد  
وان كان على يساره لم يحدس له ثانية ولو لم يصفه  
وجهه الى يساره يحدس له ثانية ولو لم يصفه  
وجهه الى يساره يحدس له ثانية ولو لم يصفه

والمسلمين من الجن والانس والمأموم اتي باثنتين  
يقصد بالحدس اشارة الامام وبلاخرى ما ذكره  
يستحب ان يكبر ثلاثاً رافعاً يديه قائلاً لا اله  
الا الله وحده وحده والحمد لله وحده  
غلب الاحزاب وحده فله الملك وله الحمد يحيى  
ويميت وهو على كل شئ قدير **النجاة** في القنوة  
وهو مستحب في كل شأنيته من فريضة او نافلة  
بعد الفراغ من القراءة الا في الثانية للجمعة فانه  
بعد الركوع ويستحب في اول الجمعة ومفردت  
الوتر وغيرهما قبل الركوع وفي صلاة الصبح  
المغرب اشهد استغاثاً ولو نسيه قضاء بعد الركوع  
ولو نسيه بعد الترتيب الى السجود او قبل السجود  
الصلوات

مستقبلاً للقبلة ولو طال الفضل والاولى قضاءه  
من جالس والكل على الطريق المعهود ولو تعد  
تركه لم يعد عليه بل الاحوط عدم العود حتى مع  
النسيان ويجوز الدعاء فيه بالفارسية وباللحم  
كما تجز المناجات والثناء والدعاء في ثناء الصلوة  
بذلك والاولى بل الاحوط المحافظة على العربية في  
جميع ذلك واما القراءة فلا ذلك والواجب  
فلا بد فيها من المحافظة على العربية ويستحب له  
التكبير ورفع اليدين فيه الى خد وجهه والنظر  
الى باطن كفيه كما ذكره بعض العلماء والدعاء بما  
يسير ولو مقصراً على الصلوة على النبي وآله و  
كما طالع الزكوة **المشقة** **الاول**

م

وهو اقسام **الاول** ترك الظهاره من الحدث من الوضوء  
او الغسل والتيمم سواء تركها او ترك بعض اجزائها لا  
عدم الجزئ بمنزلة عدم الكل وهو مفسد للصلوة  
وموجب لاعادة سواء كان عن عمد او جهل او نسيان  
وسواء ذكر في ثناء الصلوة او بعد الفراغ منها  
قبل مضي الوقت او بعده فان علم صلوة التي اخل  
شرطها بعينها اعادها ولو اشبهت بامثالها كما  
لزم بآيته بين التباينات اعاده واحدة عما في ذمته  
يتخير فيها بين الجهر والخفض ان اختلف حكمها  
لاذا اخلت كالظهورين والعشائين لمن عليه عشاء  
مقتضية لزوم حكمها والحاصل ياتي بولادة  
يجوز بهل من كل حال **المشقة** **الاول** مع اختلاف  
الافان من التكرار حتى يستوفى ويجوز الحكم

في المشقة بين القضاء والاداء وما عليه اصله  
نيابة في وجه قوي ولا حوط التعد **ثانيها** ترك  
غسل النجاسة الغير معفوعة عنها وقد تقدم انه  
ان كان عن عمد او نسيان او جهل بالحكم الشرعي  
وجب الاعادة مطلقاً في الصلوة وبعد الفراغ  
في الوقت وبعد خروجه وان كان عن جهل با  
لاصل وعلم بعد الفراغ فلا اعادت مطلقاً وان  
علم في ثناء الصلوة فقد سبق حكمه **ثالثها** ترك  
ستر العورت وهو مفسد مع العلم والجهل با  
الحكم مع تعدل الفعل ولما مع الغفلة والنسيان  
فالاقوى الصحة ويبتر نفسه لو علم في الاثناء  
ومثله لو تدرى ان تركه كالحري وجعل غير  
ما كحل اللحم ونحو ذلك ولا حوط في جميع الاعادة

م

مع النسيان او عدم المعرفة بالموضوع ولو استعمل  
المشكوك به من اللباس ودار بين الحري وغيره  
او جلد مأكول اللحم وغيره بطلت صلوته واما  
المشكوك في اصابة النجاسة له فلا باس به ما لم  
يتعلق بمسألة المحصور **رابعها** ترك ما يلزم في المكاد  
من الاباحة والاستقرار والظمان لموضع الجمعة  
وهو مفسد للصلوة مع العلم ومع جهل الحكم  
وبدونه ومع الجهل بالاصل والنسيان يقوى  
القول بالعمية ولا حوط الاعادت مطلقاً **خامسها**  
ترك الاستقبال وقد تقدم الكلام فيه ولانه  
مع العلم مفسد للصلوة مع جهل الحكم وبدونه  
مع الجهل من دون علمه مع تركه من الظن  
مفسد ايضاً مع الاجتهاد اذ ان كشف الخلاف

فان كان ما بين المشرق والمغرب فصحيحة وان كان  
الى نفس المشرق او المغرب او الى عكس القبلة فان  
تبين في الوقت اعاد وفي خارجه لا قضاء عليه و  
الاحوط في المستدير القبلة في خارج الوقت ايضا **اسا**  
**دسما** ترك شرائط الاجزاء كالاستقرار حين الاعتدال  
والاطمينان حين الافعال وتفسد الصلوة بهما  
او بترك احدهما عمداً مع الجهل بالحكم والعلم به  
ولا تبطل مع النسيان وفوات محل تجزؤه عن  
محله واما الجهر والاختفات فاما يفسد بتركها  
مع العلم والتعمد ولا يفسد مع الجهل بالحكم او  
النسيان حتى لو ذكر في أثناء الفاعل انه جهر  
بلقها في رقة ام لا يستلزم او بالعكس او علم بحكمه  
بعد الجهر لم يعد اليه من غير حال **البيان الثاني**

في نقص الاجزاء والضابط فيه انه متى نقص  
جزء متعمداً جاهلاً بالحكم او عاصياً بطلت  
صلوته ومتى نقصه نسياناً فان بقي محله با  
ن لم يدخل في شيء من اركان الصلوة اعاد عليه  
كما لو ذكر الحمد وهو في السجدة والسجدة وهو في  
القنوت او ذكر السجدة بين او السجدة الاخيرة  
وهو في التشهد او ذكرها او ذكر التشهد وهو  
في القيام او اخذ فيه او في القراءة اعاد اليها او  
اني بها واما اذا دخل في شيء من اركان الصلوة  
كما اذا نسي القراءة او التشهد او السجدة الاخيرة  
حتى ركع والركوع ولا انتصاب فيه والاستقرار  
حتى يسجد بين ركعتين وفي الحمد والانتقام ثم  
الاعادة فان كان النسي من اركان كالركوع

ونفسر

والقيام المتصل بالركوع او تكبيرة الاحرام او مجموع  
السجدة تبطل صلوته وانه لا يبطل ولا يجب  
بعد ذلك قضاء الا في السجدة والتشهد المنسيين  
فانه ياتي بهما بعد الفراغ نائياً بهما عوضاً ما  
فأت ويسجد لكل واحد منهما بعد ذلك بسجود  
التم وهو لو ذكر الركوع وهو في الهوى انتصب و  
ركع مطلقاً والاحوط اعاد الصلوة بعد  
ذلك حيث ينتمي الى محل الركوع او يتجاوز ولو  
لنسي المذكر او الاستقرار فيه مضي ولا شيء عليه  
ولو نسي الزرع من الركوع او الانتصاب بعد  
او الاستقرار فيه ولم يصل الى محل السجود عاد الى  
القيام وجده الهوى الى السجود ولو نسي بين  
سجدة وسجدة او بين تشهد وتشهد عاد الى السجود

ركعتاً او من ركعتين حكم بطلان الصلوة ثم النية  
وتكبيرت الاحرام لا تنعقد الصلوة الا بهما فتي  
ترك واحدة منهما او القيام فيه اعاد الصلوة  
من اولها مطلقاً ولو نسي الركعة الاخيرة ذكرها  
بعد التشهد قبل التسليم قام واتي بها ولا شيء  
عليه ولو ذكرها بعد التسليم قبل فعل ما يبطل  
سهواً قام واتي بسجد التمام والاحوط السجود عند  
ثلث مرات عن التسليمات الثلاثة ولو فعل  
ما يبطل الصلوة عمداً وسهواً كما حدث واستند بار  
القبلة ونحوها اعاد الصلوة من راس ولو نسي  
السجدة تبين حتى يخرج من الصلوة اعاد الصلوة و  
لو نسي سجدة واحدة او تشهد قضاها وسجد التمام  
ولو نسي سجدة واحدة او تشهد قضاها وسجد التمام

كذا

به عا دعليهما وان بهما وسجد للسم واحتياطاً و  
لوني في ذكر الركوع او ذكر السجود او الظانين فيهما  
حتى رفع منهما فلا شيء عليه **الحج الثاني** في زيادة  
الاجزاء والضابط فيه انه متى زاد شيئاً في الصلوة  
بانياً على الجريته عن علم او جهل متعمداً اذا كرا  
بطلت صلوته ولو اتى به لا بقصد الجريته فان  
كان في شيء من القراءات او من الذكر او من الدعاء  
كان يزيد على القراءة الواجبة والتسبيح عوض  
القراءة ونحو ذلك بقصد قرائت القرآن والذكر  
مثلاً فلا بأس وفي غير ذلك لا يجوز مطلقاً إلا  
في رفع اعطاء السجود متاعدي الحجة فانه لا بأس  
به سيما فيما وضع له من السجود في الصلاة  
بما لا يحل في غير ذلك من الاستغاث  
كنه

كوضع اليدين على الركبتين مرتين ووضع الاثني  
كذلك فلا بأس الا مع قصد المشروعية في التكرار  
لانه تشريع ولو زاد تشبهاً فان كان تكبيراً الاحرام  
او ركعة او ركوعاً او سجدة في ركعة واحدة بان  
يسجد فيها اربع سجرات بطلت صلوته ولمّا زاد  
الركوع في الجملة في التفصيل فيها ولو زاد قياماً بان  
ذكر حال القيام تمام ركعته فجلس بعد القيام او  
فعوداً موضع القيام وانه صح صلوته وسجد سجود  
السمو وما في غير ذلك فلا فساد ولا يسجد للسمو  
كما اذا زاد سجوداً واحداً او ذكرراً او تشهداً ونحو  
ذلك والاحوط يسجد في كل زيادة ونقصان ولو  
سجد على وجهه في كل ركعة الصلوة او ركعة  
الصلوة في كل ركعة

لفريضة اخرى فالاقوى بطلان الفريضتين و  
الاحوط اتمام الثانية مع العدول بالنية الى  
الفريضة الاولى مع ترتبها عليهما او بدونه  
مع عدمه ثم عا دالفريضتين مع **الحج الثاني** في  
الزيادات الخارجة وهي اقسام **احدها** ما يبطل الصلوة  
عمداً سهواً ومنها الحديث واستدبار القبلة و  
التشريق والتغريب من الاصل او بالانفاس في  
وجه قوي والفعل الكثير والسكوت الطويل **الحج**  
للصلوة عن صورتها **ثانيها** ما يبطل عمداً لاسيما  
ومنه كلام الادميين ونعني به ما ترك من  
حرفين او كان حرفاً مهملاً للمعنى ولا يكون قرأناً  
ولا دعاء ولا ذكر او من السلام والتحية ولو كانت  
بصورة من الصور كصلاة الله بالخير

الله بالخير وادخلوها بسلام وفي امان الله ونحو ذلك  
ما لم يقصد القرآن والدعاء ومع التعمد والغلط  
تصح الصلوة ويلزم في التعمد وبجدها سجود التعمد  
والاحوط في الغلط ذلك ايضاً ويستثنى منه رد  
السلام فانه يجب على المصلّي رد السلام دون  
باقي التحنات ولو ترك الرد مع عدمه من برة سواء  
فقبل بطلان الصلوة والا قوى خلافه وصورة  
الرد سلام عليكم والسلام عليكم او السلام  
عليك والاحوط والا قوى جواز الرد بمثل التحية  
اذا كانت من المتعارفة والاحوط الاقتصار  
على الصيغة الاولى دون غيرها السلام ولا  
يجوز ان يرد السلام بسلام المصلي ونحو  
الذين من الغلط في رد السلام

فالاخطو الترتك الا اذا خض بالسلا فانه يتعين  
عليه ويستحب المصلي التحديد ان عطس و  
تسميته يعني القول له رحمت الله لكن بقصد  
الدعاء وفيه التكفير وهو وضع اليمين على  
الشمال ووضع الشمال على اليمين في وجه قوي  
والفقه ويراد بها الضمات الغالب وهو ما  
قابل التسميم ولو كان بغير صوت والدعاء بالحرمة  
والفعل الكثير الغير الملح لصورة الصلوة ولما  
المناحي لصورة الصلوة فانه مبطل عمدًا وهو ما  
كما تقدم ومنه البكاء لا مورا الدنيا والمراد به  
ما اشتمل على النجس وهو مستحب لا مورا الاخرى  
فما يتبع عليه ذكر التماس والتمسك فاما  
الاشارة فانه كذا

الاشارة

والاصياء والعلماء فالاخطو تركه والاكل  
والشرب بما يهني كلاً وشرباً فلا بأس بابتلاع  
بعض الاشياء الصغار المختلفة بالاسنان و  
نحوها ونخص في شرب الماء في دعاء الوتر لمزيد  
الصوم من غير استدبار وجميع ما ذكرناه من  
مبطلات العمد لا تخل مع النسيان ولو صدق  
من غير اختياره كالضحك والبكاء في اكثر الا  
وقات ومع الاجبار فالاخطو فيه الاعادي  
واما ما كان للنقية فلا بأس به ويشترك في ذلك  
للفرض والتفعل الا الوتر فيجوز للدخول فيه شرب  
الماء اذا اراد الصيام وخاف الفجر ويحرم قطع الفريضة  
وفعل ما فيه من الخطايا فالاخطو عنه وقطع  
الاشارة

وعقصر الرجل شعره ونغني به جمع الشعر في وسط  
الرأس وزمناً اضيف اليه الظفر والقتل بالاحوط  
تركها **فانما** ما لا يبطل في العمد والتمومعاً وهو  
الفعل القليل كعدد الركعات بالخصى وقتل  
الحية والعقرب والاشارة باليد والتصفيق للدعاء  
والتمطى والتساب والتخم والبصاق والتأوه ونفخ  
موضع السجود ما لم يتولد منه حرفان فصاعد  
وقرعة الاصابع والانتفات يمناً وشملاً التقاء  
غير فاحش لو كان فاحش وجب اجتنابه وتفصيل  
الحال ان الانتفات بالعين او بالوجه مع بقاء اسم  
الاستقبال غير مفسد مطلقاً والانتفات بوجهه  
او بكلمة على وجه يخرج عن اسم الاستقبال وهو  
الانتفات الفاضل من مطلق مع العود والمناج

التميم

التميم فان كان ما بين المشرق والمغرب صح واما  
اذا كان اليهما او الى عكس القبلة فان تبين  
في الوقت اعاد وان لم يتبين الا خارج الوقت فلا  
شيء عليه والاحوط القضاء في الاخير والكلام  
بحرف واحد غير مفهم لمعنى ومدافعة الاجبتين  
والتميز مقدار خطو وفي الخطوتين اشكال وفي  
ارادت نحو الجماعة لمن دخل المسجد بخصه وتترك  
القرآنه حال الخطو كما من **خامسة** في احوال الشك  
وعني به الا يحصل في نفسه لاحد الطرفين بنى على  
الراجح في نظره وعماً عليه في جميع الامور المتعلقة  
باجزاء الصلوة واما ما يتعلق بنفس الصلوة كاد  
لظن انما يصح من ذلك ان نفس الشارط كان  
مطلوباً في كل وقت من اجزاء الشارط فلا

في وقت واحد ما اذا احتل جميع

عمل على الظن ويكون بمنزلة الشك وأما البحث في  
أحوال الشك فهو أن كثير الشك لا عبرة بشكه في  
جميع أقسام الشكوك على الأقوى وصدقه يتبع  
العز في أمّا الشك في التوافل فإن كان في عدد  
الركعات جازاً البناء على الأقل وعلى الأكثر  
الأول أفضل وإن كان في الأجزاء التي بها في محلها  
وبني على فعلها إذا تعداها وأما الشك في غير  
ذلك فينظر البحث فيه في مقامات **الأول** الشك  
في أجزاء الشروط كالشك في بعض أجزاء الوضوء  
والحكم فيه أنه إن شك في الإثناء رجع على الشك  
وإن به وأعاد على ما بعده وصح وضوءه وإن  
شك بعد الفراغ في المكان الذي هو فيه من  
الوضوء فإصله من أن لا يتحول في فعل الشك

المورد

العود على الشكوك وانما ما بعده إن كان بعد شيء  
بشرط أن لا يلزم خلل في بعض شرائط كالموا لاه  
ونحوها وإن كان كثير الشك أو شك بعد فاصلة  
كليه أو دخل في عمل آخر وانصرف عن المكان بنى  
على صحة الوضوء والاحوط جرى الحكم في الفصل  
والتيهم **المقارن الثاني** في نفس الشروط كما إذا شك في  
أنه توضى أو لا أو اغتسل أو لا أو لبس في صلواته  
مألاً ينبغي لبسه أو لا أو صلى إلى القبلة أو لا ونحو  
ذلك والحكم في ذلك أنه إن حصل الشك بعد مضي  
الوقت فلا اعتبار به وكذا لو شك بعد الصلوة  
في إتمام الوقت أو الشك في إتمام الصلوة فلا أقوى  
في إتمام الشك **الثالث** في حكمه على صحة تلك الصلوة  
ويستد بالكتاب في غير ما لا يحوط إليه الصلوة

وأعادتها بوضوء جديد لو شك في إتمامها في  
طهارت الحدث وأعادتها من رأس لو شك بعد  
الفراغ **الثالث** لو شك في نفس العمل كمن لا يعلم أنه  
صلى أو لا والحكم فيه أنه لا إعادة عليه في الشك  
بعد مضي الوقت ولا حوط لإعادة لمن لم تقض  
إعادته بصدور العلم منه ولو شك مع بقاء  
الوقت وجب عليه فعل الصلوة الشك في أجزاء  
الصلوة متاعدي لركعات ولا يعتد به بعد  
الفراغ من الصلوة أصلاً بقي الوقت ولا نعم  
لو شك في التسليم وهو جالس على هيئة المصلّي  
أقربه ولو انصرف فلا يبالي وأما الشك قبل  
الفراغ ففي شك في شيء هو باقي في عمله إنما  
الأنه إن لم يدر ما فعله كان الدخول في

مورد

مندوب فإن شك في النية نوى ما لم يكبر للأحرام  
أو في تكبير الأحرام كبر ما لم يدخل في التوجه  
والاستعاذه أو القراءة ولو دخل في شيء منها بنى  
على الصحة ولو شك في القراءة أو بدّلها من التسيب  
إني بها إلا إذا كبر للركوع أو للقنوت أو قنت أو  
ركع ولو شك في الفاتحة أو أبعاضها حتى دخل  
في السجدة فلا حوط لإعادة وكذا لو شك في آية  
بعد ما دخل في آية أخرى أعاد على سابقه و  
قرئ بعد ما لا أحقه احتياطاً ولو شك في الركوع  
ركع إلا إذا دخل في السجود ولو شك في السجود سجد  
إلا إذا دخل في التشهد أو القيام ولو أخذ فيه فإ  
لا حوط المضي وإعادة الصلوة كالمشك في الركوع  
وهو في الهوى إلى السجود وكذا لو شك في التشهد

والاستعاذه والقنوت ونحوها  
وإذا شك في شيء بعد ذلك رجع إلى ما قبله

تتمتع بالامع القيام والاخذ فيه على وجه و  
هكذا لا فرق بين ما يكون في الركعتين الاولى  
او غيرها ولا بين الاركان وغيرها وحكم  
الشك في المندوبات يجري بهذا النحو ولو اتى  
بالمشكوك به وهو في محله ثم ذكر فعله فان لم  
يكن ركناً فلا بأس وان كان ما يبطل زيادته  
عمداً وسهواً بطلت صلاته وكلماء اعد على  
المشكوك اتى به وبعده ليحصل الترتيب و  
لو شك وهو في فعل انته هل شك في بعض الاعمال  
فقال المتقدم مد عليه سابقاً او لا فلا يبالى كما  
لو شك في انه سمى كذلك او لا **الثالث** في الشك  
في الركعات وهو يخرج من اقسامه فلو شك في  
ثباته مشكوك في الركعات **اخرها** الشك في

الثنتين

الثنتين والثلاثة بعد رفع الرأس من السجدة الاخرى  
فانه ينبغي على الثلاثة ويأتى بالاربعة ثم  
يحتاجا بركعة من قيام او ركعتين من  
جلوس والاول احوط **ثانيها** الشك بين الثلاثة  
والاربعة في اي محل كان ينبغي على الاربعة و  
يحتاجا بركعة من قيام او ركعتين من  
جلوس كالسابقة **ثالثها** الشك بين الثنتين  
والاربعة بعد رفع الرأس من السجدة الاخرى  
ينبغي على الاربعة ويحتاجا بركعة من قيام **الرابع**  
الشك بين الثنتين والثلاثة والاربعة بعد  
رفع الرأس من السجدة الاخرى ينبغي على الاربعة  
ويحتاجا بركعتين من قيام او ركعتين من  
جلوس **رابعها** الشك بين الاربعة والخمس

يصح فيه صورتان **اخرها** اذا شك حال القيام فا  
نه يهدم ويسجد ويرجع شكاً الى ما بين الثلاثة  
والاربعة ويحتاجا بركعة من قيام او ركعتين من  
جلوس كما مر ويسجد للسهو وعن القيام احتياطاً **ثانيها**  
ان شك بعد رفع رأسه من السجدة الاخرى فينبغي  
على الصحة ويسجد يسجد في السهو **سادسها** الشك بين  
الثلاثة والخمس حال القيام فيهدم ويرجع شكاً  
الى الشك بين الثنتين والاربعة ويأتى بركعتي الا  
حتياط من قبله كما مر ويسجد يسجد في السهو  
لزيادته احتياطاً **سابعها** الشك بين الثلاثة  
والاربعة والخمس حال القيام فانه يهدم ويرجع  
شكاً الى الشك بين الثنتين والاربعة ولا يرجع  
قيام ركعتين من قيام او ركعتين من

كما مر ويسجد يسجد في السهو لزيادته احتياطاً  
**ثامنها** الشك بين الخمس والست وهو قائم فيهدم  
ويرجع شكاً الى ما بين الاربعة والخمس ويسجد للسهو  
عن القيام فيكون عليه سجودان للسهو ويبطل  
ما عدى ذلك من الشكوك بل الاخطا الا تمام  
ولا عاودة فيما عدى الشكوك الاربعة الاول كما  
ان الاخطا الا تمام ولا عاودة في جميع صور  
الشك بين الاربعة والخمس وان اردت التفصيل  
فاعلم ان الشك في عدد الركعات في الشائبة كصلوة  
الضحى والسفر والجمعة والثلاثة كالغريب مبطل  
في جميع اقسامه وكذا الشك بين الواحد من  
الرباعية وبين غيره كالثلاثة اذا دخلت في  
الاربعة والاربعة في الخمس والاربعة في الست

الركعات وكذا اذا لم يدرك مقدار ماضى من  
الركعات ولما الشك بين الثانية وغيرها فان  
كان حال القيام والركوع او بعد رفع الرأس منه  
قبل السجود او في اثناء السجود الاول او بين السجدين  
او في اثناء سجود الثاني فكذلك مبطل بالنسبة  
الى جميع الركعات فمن شك بينهما في هذه الصور  
وبين ركعة من الركعات بطلت صلواته واما  
بعد الترفع من السجدة الثانية او بعد الاخذ فيه  
فتصح منه اقسام ثلثه وهي ما اذا كان بينهما او  
بين الرابعة او بينهما وبين الثالثة او بينهما وبين  
الثالثة والرابعة ومتى دخلت الخامسة في شكها  
فقد افسدت واما ما اذا شك في الركعة او بين غيرها  
فتصح في الركعة او بين غيرها

بينها

بينها وبين الخمس وبينها وبين الأربعة والخمسة واما  
الرابعة فتصح مع ما من بينهما وبين الخمسة على النحو  
السابق وهذه سبعة وبضاف اليها الشك بين  
الخمس والست قائما واذا انت ربت الشك فالحكم على  
الاخير مثلاً لو شك وهو قائم بين الثلاثة و  
الرابع فلما رفع رأسه من السجود شك بين الثنتين  
والاربع فلما اخذ بالشهد شك ما بين الثنتين  
والثلاث والاربع كان العمل على الاخير وكذا لو  
ظن ثم حصل له الشك او شك ثم حصل له  
يقاؤه المحل كان العمل على الاخير لانه ناسخ للحكم الاول  
ولو ترد في ان الحاصل ظن او شك كما يتفق كثيرا  
للبعض المتأخرين في ذلك فلو حصل له شيء في  
اثناء الصلاة وسلك في شك في الركعة او بين ركعات

كان ظنا او شكاً فهو شك ولو كان كثير الشك لم يلتفت  
الى شكه بل يبنى على التمام وينبغي الزيادة و  
التقصان والمرجع في معرفة كثرته بقياس حاله  
على حال غيره او عرض حاله على العارفين والحاصل  
له شك في شك سابق بعد دخوله في محل اخرائه  
مفسداً ولا كما لو شك في الثالثة انه شك في الركعة  
السابقة بين الثنتين والثلاثة والاربع كان بعد  
الرفع من السجود او قبله يبنى على الصحة ولو شك بعد  
الفراغ من الصلوة في ان ذلك الشك هل كان  
موجباً للركعة او الركعتين يبنى على الأقل ولا يحل  
الايمان بهما ثم الاعادة ولو كان شكاً شكاً  
يوجب الركعتين مثلاً ان شك في الركعة او بين ركعات  
الواحدة او في اثناء الاحتياط او بعد الفراغ من الصلاة

على

على الشك الاول والا حوطان يعمل على الشكين ثم  
بعد الصلوة ولو علم في له الشك ثم جهل كيفيته  
من راس فهو راجع الى من لم يدركه صلى وهذه  
الركعات الاحتياطية واجبة فلا يجوز لاحد ان يدعها  
وبعد الصلوة من الاصل ومن اشتغل ذمته  
بركعتي الاحتياط فبات من حينه قبل فعل الركعتين  
الاحتياط كان على الولي قضاء الصلوة جملة ولا  
حوط الايمان بالاحتياط او لا ثم اعادة الصلوة  
ويجوز الكلام في الاجزاء المنسية اما بسجدة التمام  
فتفرض عنه بنفسه **المقام السادس** الشك في الواجبات  
كالنجاسة والكلام وغيرهما والحكم فيه ان الشك  
في النجاسة من غير التمسك بها الى ما يخرج قبل الاستبراء  
فان شك في نجاسة شيء من غير التمسك به او في نجاسة

من جنس ما يصلح فيه ففسد لا الشك في التذكية  
مع الأخذ من يد المسلمين أو سوقهم ممن لا يعرف  
حاله أو رضاهم مع ظهور ما رأت الاستعمال أو  
الافتقار عليه ولو قامت البيّنة أو شهد العدل  
الواحد أو خبر صاحب اليد عن قابليته للصلوة  
حتى يذهب والاحوط تجنب ما يؤخذ من يد المسلمين  
للمستحليين لجود الميتة **المقام السابع** في صلوة الاختياط  
وهي واجبة كما مر وكيفية ما ان ينوي هاتين  
الركعتين احتياطاً عما اعلمه نقص قرينه الى الله تعالى  
ولا يشترط فيها لفظ ولا تصور ولا يلزم نية  
وجوب ولا غيرها كما مر ثم يكبر تكبيرة الاحرام  
على نحو تكبيرة الصلوة ويقول **الحمد لله** اسراً  
فركع ويقرأ ثم يركع **والفالح** وحده اسراً

وله

وله الحمد في البسملة والاحوط الترتيب ثم يتم الصلوة  
ويتشهد ويسلم على نحو ما يصلح النافله وان  
كان من جلوس صلاتها كما يصلح النافله من  
جلوس وان كانت الركعة من قيام ان يها مفردة  
كمفردة الوتر بالحمد وحدها اسراً كذلك ويركع و  
يسجد على نحو ما يصنع في مفردات الوتر الا انه  
يقصر على الحمد وحدها اسراً كما مر وهي صلوة لكنها  
ليس فيها اذان ولا اقامه ولا قنوت ويجري عليها  
احكام الصلوة من الشرائط والموانع **المقام الثامن** في  
الاجزاء المنسية وانما يقضى منها التشهد  
والوقوف بينهما ولا حوط تجري الحكم في بعضها  
خصوصاً في السجود وكذا التردد دون  
غيرها وكيفية ما ان يقصد فلهما السجود او

التشهد المنسي قرينة الى الله تعالى وقد مر الكلام  
في النية ثم يسجد السجدة وبذكر فيها الذكر المأمور  
او يتشهد التشهد على نحو التشهد المعلوم ثم  
يسجد بعدهما اللهم ويشترط فيهما جميع ما يشترط  
في الصلوة وبخل بهما جميع ما يخل بالصلوة فلا بد من  
جميع تلك الشرائط وفقد هاتيك الموانع **المقام التاسع**  
في سجود التماس ويلزم على من نسى السجدة او التشهد  
ان يفعلها بعد الصلوة ويسجد بعدها يسجد في التماس  
وكذا يجبان في الكلام ومنه زيادت السلام وفي  
الشك بين الاربع والخمس وفي زيادة القيام موضع  
العود والعود موضع القيام يميناً ولا يلزم في  
غيرها والاحوط الاشارة الى ما مر من زيادة ونقص  
وصحبه ما ان ينوي سجدة قبل الدخول من

ثلاثة

زيادت او نقص على نحو ما وقع قرينة الى الله ثم يسجد  
بغير تكبيرة ولا قرأت اتيان جميع ما يلزم في سجود  
الصلوة تاركاً جميع ما يجب تركه فيه ولا نقول  
الا في الذكر في السجود فانه يقول بسم الله وبالله وصلى  
الله على محمد وآل محمد ويقول بسم الله وبالله اللهم  
صلى على محمد وآل محمد ويقول بسم الله وبالله والسلام  
عليك ايها النبي ورحمة الله او يقول بسم الله وبالله  
والسلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته و  
الا في التشهد فانه ينبغي هنا تخفيف التشهد كما  
يقصر في تشهدهما على قول تشهد ان لا اله الا  
الله وحده لا شريك له واشهد ان محمد عبده و  
رسوله اللهم صلى على محمد وآل محمد ويقول  
شهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمد رسول الله

والأحوط أن يضيف إلى ذلك الصلوة على النبي  
ويجب فيه السلام مقتصر على السلام عليكم و  
رحمة الله وبركاته أو جامعاً بينهما وبين السلام  
عليكما وعلى عبد الله الصالحين على نحو ما سبق  
**المقام العاشر** في أحكام ما يتبع الصلوة من الأجزاء  
المنسية والزكوات الاحتياطية وسجود التوبة  
السهو والكلام فيه في أربع مقامات **الأولى** في  
أجزاء المنسية ويجب فعلها بعد الصلوة فلا فصل  
ويؤخر التعقيب عنها سائر المستحبات التي بعد  
بعد التسليم حتى التكبير ولو أتى بشئ مخجل فالأحوط  
إنه إن كان عن عمد أعاد وإن كان عن نسيان  
فإن كان من أسهل فصله فالصلوة بعد ركعتيه  
أعاد أيضاً لأنه بعد ركعتيه ولو أتى فيها

بوجوب

بوجبه ويشترط فيها شرائط الصلوة وينافيها ما  
فياتها فيكون حاله في السجود والتشهد المقضيين  
كحالهما فيهما في أثناء الصلوة ولو أخرجوا إلى الخل  
فالأحوط الاتيان بهما ثم إعادة الصلوة ولو تعدد  
منسياتها كان نسي سجدة من الركعة الأولى  
وأخرى من الثانية أتى بهما واحدة بعد واحدة  
ولا يشترط التعيين ولو فات تشهد وسجود أحض  
المتقدم وقدمه وأخر المتأخر ولو نسي سجدة من  
الأولى والتشهد قضى السجود ولا ثم التشهد بعد  
مرعات للترتيب والحاصل لا بد من المحافظة على  
الترتيب عليهما ولو شكت في السابق واللاحق  
فخير في تقديمهما في وجه قوي والأحوط  
أن يقدم كل منهما ولو لم يتكبر كل خالف مع الإمام

على الأقوى والأحوط  
التعيين ٣

ولو بني على سبق سابق فقد منه ثم لاحقاً أو بما  
لعكس صح على الأصح والأحوط أعادتهما **المقام الثاني**  
في الزكوات الاحتياطية ويجب فعلها بعد  
الصلوة بغير فصل كما في الأجزاء المنسية فلا فصل  
بما يفسد عمداً متعمداً أو بما يفسد عمداً متعمداً أو بهواً  
فالأحوط إعادته بعد الاحتياط ولو فعل ما يجب  
السجود في الصلوة فالأحوط الاتيان بهما ثم السجود  
للتسوية وإعادة ولو لم يركعتان من جلوس  
وركعتان من قيام فالأولى تقديم الركعتين من  
قيام على الركعتين الأخيرتين **المقام الثالث** في سجود  
السهو ويجب فعلها بعد الصلوة بغير فصل  
خفيفاً على التكبير بعد التسليم ولو فصل  
بينهما وبين الصلوة عمداً أو بهواً أو نسياناً

لم يفسد

لم يفسد صلواته وباتى بها بعد ذلك والأحوط  
إعادته وأسباب السجود إذا اختلفت فلا ريب  
في تعدده بتعدد هاتما إذا زاد قياماً وكلاماً أو  
سلاماً فإنه يسجد ثلاث سجودات لكل واحد منهما  
يسجدتان وإذا التحدث كما إذا تكلم مرات أو سلم  
مرات لزمه التعدد على الظاهر وتعد السبب  
مع اختلاف المحل وأصح وأما إذا حصل كلام كثير  
في محل واحد فان حصل بين إبعاضه فواصل  
بحيث يصير كلاماً مختلفاً قوي التعدد وإن كان  
مقتصلاً فهو كلام واحد له سجود واحد وأما  
التسليم فإن تعيد حيث يكرر وأصح وبدون  
التكرار بحسب أقوالنا ثلاث سجودات واحد لقوله  
السلام على النبي وآله وسلم والتسليم والتسليم

عليها والثالث لقوله السلام عليكم وكفاية التجدي  
عن الجميع مع حصولها في محل واحد وفق بالضوء  
ثم يجب الترتيب بين التجديدات على نحو ترتيب  
الاسباب فيقدم ما سببه مقدمه ويؤخر ما سببه  
مؤخره السبب الحاصل في الركعة الاولى سجود  
مقدم على سجود ما حصل في الركعة الثانية  
هكذا ولو نسي تحريكه الاولى ان يقدم ما سببه  
على ما سببه الزيادة **للقام الرابع** في الاحكام المشتركة  
بينها وهي امور **احدها** لو جامع بعضها بعضا قد  
الاجزاء المنسية والركعات الاحتياطية على سجود  
التمهيد وان تقدم سببه على محل الاجزاء وفي  
لزم تقديم الاجزاء المنسية على الركعات الا  
حيث وجب فيه التخصيص **الثاني** لو عمل

الاجزاء

الاجزاء المنسية او سجود التمهيد عند ان لا  
سهو ولا نقص تبين بطلان ما فعله وطلوته  
صححة وان تبين ذلك في اثناء فعل الجزء المنسية  
او في اثناء السجودين فطعمها واما في الركعات لا  
احتياطية فان تبين النقص في الاثناء فالظاهر الصحة  
واتمام الاحتياط يسوي كان موافقا كما لو تبين  
له نقص ركعة وقد كان داخل في ركعة قيام  
او ركعتين جلوس وقد دخل في ركعتي قيام او مخالفا  
بمنزلة الموقوف كما اذا كان النقص ركعة وقد دخل  
في ركعتي جلوس لان الركعتين بركة واما لو دخل  
في ركعتي قيام فظهر له نقص الواحد فان كان دخل  
في ركعة الثانية لم يجز له ان يكون التسليم على الاولى  
ان لم يكن في الركعة الاولى تسليما على الثانية

لان كان باقيا في الركعة الاولى بين على الاكتفاء  
بها واتم وسلم ولو ظهر له نقص الاثنين وقد  
دخل في ركعة قيام اضاف اليها ثانية وسلم ولو كان  
دخل في ركعتي جلوس اتما وان بركة من قيام لم تحرك  
وفيها اشكال والاحوط في مثل هذه الصور الجمع بين  
هذه الاعمال واعادة الصلوة من راس ولو ظهر  
له مقدار النقص بعد عمل الاحتياط فان كان موافقا  
فلا يبحث كما اذا شك بين الاثنين والثلاثة ولا يبر  
وان بالاحتياط وذكرهما اثنتان بعد ان صلا  
ركعتي قيام فقط او شك بين الاثنين والثلاثة  
فذكرهما اثنتان بعد ان صلا ركعة قيام فقط  
ان كان مخالفا كما اذا ذكره نقص الاثنين بعد  
ركعتي جلوس ففعل ركعتي قيام او نقص الواحد

بعد

بعد ركعتي القيام قبل ركعتي الجلوس والقول بالصحة  
واتمام الاحتياط لا يجلو من قوة ولا يحوط فعل  
ذلك ولا عاده ولو انكشف له الحال بعد فعلهما  
وكان المقدم هو الموافق كما اذا كان مقدم ركعتي  
الجلوس فظهر نقص الواحد او ركعتي القيام فظهر  
نقص الاثنين صح ولو انعكس الحال فالاحوط الا  
عادة وان تبين عدم النقص بعد الاثنتين بالركعة  
كانت نفلا بشاب عليهما وفي اثنائها يعدل الى  
النفل في وجهه قوي **ثالثا** ما بيناه من انه يشترط  
في جميع ما شرط الصلوة ويجب ترك مؤانعتها  
على نحو ما فصل سابقا **رابعا** لو حصل في اسم وواو  
الحال بالحق قبل ان يذكر الله وان بعد ذلك  
بعضه في الركعة الاولى

على الصغير لكن يستحب ترتيبه على العبادات مطلقاً  
من الصلوة وغيرها اداؤها وقضائها وفرائضها و  
نوافلها وشروطها واحكامها وعلى كل عبادة اذا  
كان مميزاً ويختلف التميز باختلاف الصبيان في  
الاذهان وعبادتهم شرعية يشابون عليها ويجب  
على الولي منعهم عن كل ما يترتب عليه الاضرار  
بهم او بالحاق ولا يحوط منعهم عن المحرمات كلبس  
الخمر والذهب ومن كتابة القرآن مع الحدث  
واللبث في المساجد مع الجنازة وغير ذلك وليس  
ذلك بواجب وكذا الاقضاء على المجنون والحائض  
والنفساء والكافر الا صلى ومن المرتد اذا استقر  
هذه الاوصاف نيام الوقت ولو لم يفر من الوقت  
مقدار ربع الطلوع او الاذان والاشهاد

ولو وسع مع الطهارة صلاة واحدة وجبت دون  
الآخرى فان وسعت العصر فقط لم يجب فضله  
الظهر ولو مضى من الوقت مقدار ربع الطهارة  
والظهر فقط ولم يصل وجب قضاء الظهر فقط  
اما لو وسع الوقت مقدار الطهارة ومركبة فقط فان  
كانت الاولى فلا قضاء وان كانت الاخير وكما لو ادركت  
من العصر ركعة بعد الطهارة فعليه الاتيان بها  
لركعة وانما الصلوة وينوي في ذلك القرية المطلقة  
دون القضاء والاداء ولو نوى الاداء فلا بأس ويجب  
على من اخل بالصلوة عمداً او سهواً والنوم وغيره  
ثلاث من الاجتهاد وفي فائدة الطهورين والمغني  
على من استقر عليه الوقت وجهاً لا يحط به اذ ذلك  
والصلوات

التنهار وليلتزمه في النهار والليل مرتباً بالاحقة على  
السابقة فلو قدم الاحقة على السابقة وجبة الاعادة  
علماً بالحكم واجهاً لآله ومع التبيان ان ذكر بعد  
تمام الصلوة مضت صلواته ولا اعادة وان ذكر  
في الاثناء فالاحوط العدول الى السابقة هذه بالنسبة  
الى القضاء عن صلواته وانما في النيابة فالظاهر  
عدم لزوم الترتيب ويجب على اكبر الولد المذكور  
ان يقضي عن ابيه ما فات منه صوم او صلوات  
من غير تقصير ولا حوط ان يقضي عنه ما فات بتقصير  
وغیره وان يقضي عنه ما مضى ولا حوط قضاء الوفاء  
الاولى وان لم يكن ولداً ويجوز نيابة الرجل عن  
المرأة والعكس وبهية الرجل عن المرأة وان  
كان المني عن المرأة

ولو كان المنوب عنه رجلاً ومن فاته مريضه غير  
معينه من الصلوات الخمس فضاكت فريض ثلاثه  
وثلاثه ينويها مغرباً وصباحاً ويحرم فيها في القرائن  
وبالعينة وينوي عمداً في ذمته في علم الله ويختبر  
فيها بالجهل والاختفات وعلى الاولى اعتبار احوال  
الاكثر فيرجح الاختفات حين يكون الاشتباه بين  
صلوات العشاء والظهرين معاً ويقضي من فاته  
الصلوة في الحضرة كما ولو في السفر ومن فاته في السفر  
فضلاً ولو في الحضرة والاحوط الاتيان بالقضاء فوراً  
وقدمه لا اشتغال عند بفر بوضه وسعة وكفاً له و  
يقضي النوافل الزواجب بعد مضى وقتها ويستحب  
الاداء ان يتصدق عن كل ركعة من تمام طعام  
فان لم يجد كل واحد منهما فليؤثر في كل ركعة

نوافل التهان مثله وناركت الصلوة بعز رقره على  
تركها فان تركها ثانية عز ر أخرى فان تركها ثالثه  
قتل ولا حوط القتل في الرابعه هذا في غير المستحل  
تركها والمستحل تركها كافرا **للقصد الخامس عشر** في صلوة  
الآيات يجب صلوات آيات عند كسوف الشمس  
وخسوف القمر والزلازل والريح الصفراء والريح السوداء  
وجميع الآيات السماوية والخوف والمدار على الخوف  
عند عامة الناس لأعلى النفوس التي يسرع اليها  
الانفعال لأعلى القلوب التي لا تنفعل لحظاتهم  
الشدائد والأحوال ووقت صلوة الكسوف  
الخسوف من الابتداء الى الاخذ في الانجلاء ولا يجوز  
لنارعه حتى اخذ بعقد الانجلاء الايمان بها  
فمن لم يصدقها لم يصدق القرآن والقرآن لا يصدق

الصلوة

الصلوة ولا حوط فيها أدى الكسوفين الاثنيان  
بها وان لم يتيسر الوقت ونقض الصلوة في جميعها  
مع العلم والتفريط ولو مع جمل الحكم ولا حوط  
قضاء الناس ولا يجب بدونه في الكسوفين  
اذا خرقا القرص فانما يجب القضاء مطلقا و  
يعلم حد وثبها اما بالمشاهدة او بالشيلع او با  
خبر المفيد للعلم او بشهادت العدلين او العدل  
الواحد في وجه قوي ويجب على الناس تعلمها  
عينا وتعليمها كفاية ولو حدثت اخذت آيات  
في وقت فريضة يومية فان كان وقتها مؤجرا  
تخير في تقديمها ما شاء وان كان الاولى تقدم  
الصلوة وان كانا مضيقين اتي بالفريضة  
تضييقا وان كانا متساويين لم يضر

الاخرى موسعة وجب تقديم المضيقه ويشترط  
فيها ما يشترط في الصلوة اليومية ويستحب اعانتهما  
مادامت الآية باقية ويستحب الايمان بها جماعة  
ولا بأس بالاثنيان فردي وصورتها ان ينوبها  
معيناتها متفرقا بها الى الله الى مقارنا بالنية  
لتكبير الاحرام على نحو احرام الصلوة ويقر  
بعد التكبير الحمد والاولى باقى بسورة نامة غير  
مبعضه طويله كانت او قصيرة ويركع ركوع  
الصلوة اتياما يلزم فيه من الذكر وغيره ثم  
يرفع راسه منتصباً ثم يقرأ الحمد وسورة ثم يركع  
ثم يرفع راسه منتصباً ويقول نحو ذلك ثم يركع  
ثم يرفع راسه منتصباً ثم يقرأ الحمد وسورة ثم  
يركع ثم يرفع راسه منتصباً ثم يقرأ الحمد وسورة

ثم يركع فاذا اتم الركوع الخامس رفع راسه منتصباً  
وهو الى السجود وسجد سجدتين على نحو سجود الصلوة  
ثم يقوم الى الثانية ويأتي بركوعات خمسة و  
سجدتين على نحو ما مر في الركعة الاولى من  
القراءة والركوع والسجود ولو فرق سورة على بعض  
ركوعات الاولى والثانية اجزء عن العاشرة  
فاذا جلس من السجود الاخير تشهد وسلم على  
نحو ما كان يصنع في الفريضة ويستحب قنوتاة  
خمس يفت قبل ركوع الثانية وقبل ركوع الرابع  
وقبل ركوع السادس وقبل ركوع الثامن وقبل  
ركوع العاشر ويستحب ان يكبر عند رفع راسه  
من الركوع الثاني في الرفع من الخامس والعاشر وفي  
الرفع من العاشر من السجود

في قرائته في ركوعه وفي سجوده وفي قنوته وان  
يكون خاشعاً خائفاً خائفاً وجللاً على افضل  
احوال العبد اذا قام بين يدي مولاه ولو حضر  
وقته او فقد بعض الشرائط فالحال فيها كما في  
صاوت الفريضة يصليكم عند الضيق والا  
ضطرار ركبا وما شياً وجالسا ومضطجعا و  
عريانا وفي جميع الاحوال اتينا في الاولى فالاولى  
على نحو ما في الصلوة **الفصل الثاني عشر** في صلوة  
الجماعة ولا تجب الا في صلوة الجمعة والعيد  
في زمان ظهور الامام ويجوز تركها في زمان  
الغيبة ولذلك لم تعرض لذكرها ويستحب في  
باني النواصب ويجوز صلوة الجمعة في زمان  
انعدام الامام من غير ان يكون من الغائبين

اليوم

اليومين الا بانهم من عليه صلوة العبد من ولايات  
وبالعكس ولا يجوز في النوافل الا في صلوة الاستسقاء  
والغدیر على قول وللعبد استسقاء بالخلف المعبد  
كذلك وخلف مصلی الفرض ويقوى جواز صلوة  
المفترض خلف المعبد وكذلك في صلوة العیدین و  
اقل ما نتقده به الجماعة اثنان احدهما الامام ونداء  
الركعة بادراك ركوع الامام من غير فرق بين ادراكه  
قبل الذكر وفي اثنائه او بعد الفراغ منه ولا يحيط  
المحافظة على ادراك الذكر ولو دخل في الركعة شاكاً  
في ادراكه لم يصح ولو خشي رفع الامام بغيره  
وكبر مستقبل في موضع ركوعه وقضى في ركوعه  
للمحرم به ولو لم يكن له الخوف منه في الركعة يستحب في  
من لم يسمع من الامام من غير ان يكون من الغائبين

به بعد الركوع ودخل معه في السجود الاول وفي سجود  
الثاني حصل ثواب ركعة واعاد تكبيرة الاحرام  
عند القيام ولو دخل معه بعد الترفع من السجود  
الاخير ثم تد معه وادرك الفضيلة ولا تكبير عليه  
بعد القيام ولا تصح مع خائف منع مشاهدة الامام  
اذا كان المأموم رجلاً وان كان امرأة فلا بأس ولا  
باس مما يمنع المشاهدة في بعض احوال الصلوة  
دون بعض ونحو مشاهدة من يشاهد الامام  
من المأمومين عن مشاهدته وجب الظلمة  
والغبار لا مانع منه ومن خلف الاصطوانات  
من المأمومين يكفي مشاهدته لمن على جانبه  
منهم ولو حصل في مكان لا يشاهد احد فيه من  
امام وغيره بطريق مشاهدته ولو كان الامام في

عزله

محراب بطلت صلوة الصف الذي على جانبه بل  
لم يكن منهم احد يشاهد الامام وصحت صلوة  
الصف الذي خلفهم ما لم يبعد عن الامام زائداً  
على الحد وفواصل الصفوف اللاحقة لا تقبل لتقدم  
من في الصفوف السابقة عليهم وفواصل الصف  
السابق محل بصلوة من يبعد عن الامام في الزيادة  
على الحد والفصل بعد التكبير غير محل فلا يلزم  
البعد عن الامام انتظار تكبيرت القرب اليه  
ولو كانت الفاضلة لا تمنع المشاهدة كالشايبة  
فلا بأس وان كان لا يحيط الاجتناب ولا يجوز كون  
الامام اعلى من المأموم الا ان يكون العلو لسبباً  
او اقل من مقدار شبر ويجوز العكس ولا يكونه بعد  
من لم يسمع من الامام من غير ان يكون من الغائبين

يجوز للمأموم وقد هي الإمام أو أقله من يقدمه  
من الصف أكثر من خطوه قدام الفرج والاحوط  
له ترك القراءة خلف الإمام في جميع الصلوة إذا  
كان الإمام في محل القراءة وإن كانت مستحبة حيث  
يكون في الجهرية <sup>للإمام</sup> لا يسمع اللهمة ويقري المأموم  
إذا تجاوز محل القراءة الإمام كما إذا ذكر في  
الثالثة والرابعة ويخفى ما لم ينفرد عنه ولو كانت  
الصلوة جهرية ويقوم المأموم بالواجبات منها  
عدى القراءة فإن الإمام لا يحل عنه سواها  
إذا استيق الإمام على المأموم يعمل أن به والحقة  
ولو أن الإمام يعمل كالشتمد ونحوه وليس محل  
فعل المأموم استيق للمأموم متابعتة فيه  
ليست بان يجاوز محل الشتمد الإمام إذا لم يكن

عليه تشتمد ويجب متابعة الإمام في الأفعال  
فلا يدخل في الصلوة ولا يركع ولا يسجد ولا يرفع قبله  
ومن ركع أو سجد قبله رفع رأسه إن أمكن نحوه  
وهو قائم ثم ركع معه أو سجد وكذا إذا رفع رأسه  
قبله أعاد للركوع أو السجود هذا كله مع النسيان و  
ليست مع العمد والاحوط أن لا يتقدم في الأقوال  
الواجبة وإذا لم يسمع عمل على ظنه فإن ظن أن  
الإمام قرأ شيئاً تبعه ولو دخل المأموم في نافلة  
فدخل الإمام وأخبره وخاف المأموم فوان ركع  
قطعا ولو كان دخله في فرضه عدل إلى النافلة  
فمع إمكان العدول ولو تعدى محل العدول إليها  
وأعاد الصلاة ولو شتمد الإمام ظاهره فلا  
يؤثر الشتمد في خلفه الإمام في حال ركوعه

ظن العداله وظن الخلاف في إنشاء الصلوة عدل  
إلى الأفراد ولو ظهر بعد الفراغ مضت ولا إعادة  
عليه وتعرف العداله باجتناب الذنوب العظام  
في نظر الشارع والأضرار على الصغار ولو تاب بعد  
المعصية وظهور منه صدق التوبة عادت عدالته  
ويشترط صحة صلوات الإمام ظاهره فلم يعلم بفسادها  
أما لأنه لا يحسن القراءة أو دخل بعض الشرط لم يخرج  
الصلوة خلفه ولو تبين فساد صلواته بترك  
الطهارة أو غيرها من الشرائط مثلاً فإن كان قبل  
الفراغ عدل إلى الأفراد وإن علم بعد مضت صلوة  
ولا إعادة عليه ولو كان لا يحسن القراءة لا فية  
في أسانه أو مانع لا يمكن دفعه بخلاف الصحيح وغيره  
الإمام به والاحوط أن لا يسمي في القراءة

ويجب على المأموم تعديله الإمام وتبنيه إذا صدق  
منه غلط أو سهو فإن لم يبنه وكان تركه مفسد  
كالركن مثلاً بطلت صلواته وصالوة المأموم  
إن لم ينفرد عنه وفي غيره يصح والاحوط للمأموم  
أعادتها لا سيما لو كان الخطأ في القراءة وكان  
مقتضراً في التنبيه وليست بان يقف المأموم  
عن عيب الإمام إن كان واحداً وخلفه إن كانوا  
أكثر وكانت أمراً ولو امتد مرارته وو  
قد بين النسيان غير بارز منه ومنه ولا يجوز تقديم  
المأموم على الإمام بالعقب ولا عبث بالتراس ولا  
أن تمام القراءة الرجال ولا القاعد القائمين ولكل  
من الإمام والمأموم حكم نفسه مع الشك و  
المأموم في شك في ركعات فإن الشك منه أوجب

الظابط ولو اتفقا فيه ان كل منهما ما يلزمه من  
ركعات الاحتياط ولو تخالفوا في حق احداهما خالف  
ما عليه الآخر لخذ باليقين وانفرد ولو اختلف  
المأمو لخذ الامام بالراجح ومع عدم الترجيح  
رجح حكمة الى الشك ويجب حدة الامام فلا  
ياشم للمتعذر وتعيينه بالاسم والوصف والاشارة  
ولو بالقلب ولو اشار الى شخص زعم انه زيد  
فبان غير فلا بأس ويكفي في التعيين ان ينوي هذه  
المتقدم مع العلم بعد الله ولا يجوز ان يجعل احد  
المأموين ولا غيره اماما الا بعد انقضاء صلوة  
الامام ويجوز للمأمو والعبد قبل الانفراد  
بتم صلواته لنفسه احتياطاً لوضوئه ولا يحوط  
بحجب التمتع الكبار **القسم الثاني عشر** في السفر

المسافر

المسافر يجب في السفر ترك الركعتين الاخيرتين من  
الرباعيات بشرط **اقلها** المسافر وهو عابر عن  
ثمانية فراسخ او اربعة ذهابا وارجعا بابا سوى  
رجع في يومه او لا ولو نذر في اقل من اربعة فراسخ  
حتى قطع ثمانية او اكثر لم يكن قاطعا للمسافة  
ولو ذهب فرسخين ورجع ستا في طريق اخر او با  
لعكس قوي غدا اعتبر بها ولا يحوط الجمع ومبدأ  
الاختساب من سور البلد ومنتهى البيوت في  
صغار البلدان ومنه وسطانها واما الكبار فالحالفة  
للعادة فالتدريج في ما على منتهى المحلة وبها هل  
للمسافر يتم والفرسخ ثلثة امانيل والميل اربعة  
الاف ذراع بعد اربع الف اليه المتوسطه والمسافة  
ميتة على التحقيق بغير ما اعتبره ولو نقص سبعين

لم يكن مسافة ولو كان طريقان يبلغ احدهما مسافة  
دون الآخر اعتبر باليسا كما فان بلغ الحد قصر والا فلا  
**ثاني** ان يتوجه الى مقصد معلوم من هاهنا على  
وجهه وطلب عبدا ابقاؤه اباه ضالاه او شيئا طالبا  
لا يعرف في اي مكانه ولا يكون عليه تقصير ولو  
بلغ الصين لانه لم يعين منتهى سفره ويتعين  
عليه القصر حيث يعين في الاشياء مقصدا يبلغ  
المسافر في حال جوعه يقصر ايم مع بلوغ ذلك  
**ثالث** ابقاء القصد ولو عدل في الاشياء قبل ان يبلغ  
اقل المسافة كارجع فراسخ عاد الى التمام ومضت  
صلواته الواقعة قصر وكذا لو نذر في الاشياء جري  
عليه الحكم المذكور ومنه نظر الرفع في الاشياء  
بل وعيها المسافر انما يقصر في السفر

قصر

قصر ولو نذر دائم فان رجع الى عمر السفر قصر بعد  
الضرب في ارض من دون اعتبار محل الترخص  
على الاقوى والسايع كالمرثية والعبد والخادم و  
تجوز حكم المتبوع مع لزومه صحته فان علم قصد  
متبوعه تعين قصده وحكمه وان جهل ذلك  
بنى على التمام لعدم قصد المسافر ولو علم قصد  
متبوعه ونذر في اشياء يصحده معه او لا لم يكن  
قاصدا للمسافة ويكون كطالب الابن والمجرب  
على السفر ان علم غاية الجبر عرف الحكم بينا وعما  
للمسافر وعدمه وان لم يعلم متى يان له في  
الرجوع كان كطالب الابن **القسم الثالث** في السفر  
السفر في كل من خرج الدخول وهو في بلد **خاصة** في السفر  
الذي هو محل الترخص ان كان بان نحو عليه

اذن المؤذن لو وقف على سور البلد وشكّل جد  
 رانها المتوسطة ويعتبر المعناد في صوت المؤذن  
 وبمبلغ السماع وبقاع موقفه ونظر النظار الى  
 الجدران وتوسطها في العلو والهبوط واستوا الارض  
 الى غير ذلك والحاصل المدار على انه يسمع اذا  
 سمعاً معناداً ويرى الجدران كذلك في  
 لو كان بالغاً ذلك الحد كان مأموماً بالانتماء و  
 كذا مع الاستشهاد في ما وقع الحد المعاد **سأيت** كون  
 السقيم سائغاً لا يقصر الخاص بنفسه سقيم كما  
 لا يبق والتأثير المقصود كالفائدة الى جهة  
 محرمه كقطع الطريق او جهة الظالم ليتوصل  
 الى المظالم وقطع الطريق مع قطع الشك في الظاهر  
 الذي وجد في حد التوبة والاعمال

في سفر الزففة ولو ركب دابة معصومة او ذات نعل  
 او على رجل او وطاء معصومين او كان مستحي  
 لشيء معصوم او ترك امرأه واجباً كقضاء الدين  
 ونفقة الزوجة ونحو ذلك فلا قرب القصر والاحوط  
 الجمع **سأيت** ان لا يقم عشرة ايام في بلدة واحدة او  
 محل واحد والمدار في البلاد الكبيرة والخارجة  
 للعادة على الحلة وبلاد النجف ومسجد الكوفة محلك  
 ولكن البلاد الكاظمية ونحوها والمعتبر للمكان  
 دون الزمان فلا يصح تبنيها في ميوت الا على ما لم  
 تظلمت نفسه به بعد الرجوع الى عشرة ايام  
 لو تمت شرائطها فافادها فافادها فافادها فافادها  
 لا تمت في فافادها فافادها فافادها فافادها  
 فافادها فافادها فافادها فافادها فافادها فافادها

المسافر في كل واحد على خذ ولا بد من عشرة ايام تمامه  
 مع ما فيه مع انما لا يعاد اليوم المنكسر منها  
 وفي صورت الشك في الاحوط الجمع ولو عدل عن  
 الإقامة في اثباتها او تردد فان كان حثلي فريضة  
 تماماً ولو سلكا بقي على التمام والدخول في ركوع  
 الثالثة في حكم من اتم الفريضة في وجه قوي ولا  
 يلحق فيها التوافل والضياع وينقطع حكم الشك في  
 بالتردد ثلاثين يوماً في محل واحد على نحو ما  
 متر وبالمعصية في نفس الشك او غايته قيل بقي  
 على التمام حتى يقصد حسنة على نحو ما يعبر  
 في الخارج عن المنزل والاحوط الجمع بين القصر  
 ولا تمام اتم يقصد حسنة بعد مغادرة المعصية  
 في كل من غرضه

خرج الى ما دون المسافة اتم في الذهاب ونفس  
 المقصد ناوياً للرجوع او متردداً في ناوياً للقامة  
 بعد الرجوع او بعد ما او متردداً في ناوياً للقامة  
 الرجوع ومحل الإقامة مع بنية الإقامة او بنية  
 عدمها او التردد فيها والاحوط في القهقريين  
 الجمع بين القصر والتمام **فلمن** ان لا ينقطع سفره  
 بالورود الى وطنه ومسكنه فلو وصل اليه انقطع  
 حكم سفره ولا فرق بين ما كان له فيه منزل او لا  
 وما كان له فيه ملات او لا ولو كان ذا وطنين  
 يقم السنة بينهما تقريباً نصفين اتم في كل  
 منهما ولو عدل الى وطنه الى غير فان لم يكن  
 في الاول منزل اقام فيه سنة اشهر ولو متفرقاً  
 في كل من غرضه

وان كان الاقوى لقصر ويتم في الوطن الجديد  
تجره النية في وجه قوى وان كان الاحوط اعتقل  
اقامته فيه يستأثر فان لم يكن ذلك ولو  
متفرقا فالاحوط الجمع وطعن الاعراب بيموتهم ان  
كانوا من اهل الرحيل ومكانهم الخاص ان لم  
يكن لهم عنه رحيل ومساقتهم تعتبر من عند  
اليوت **السنة** ان لا يكون السفر عمله كالمكاري  
والملاح والساعي وصاحب البئادر والشحاني  
وامراء الفلاحين وجميع من عملهم السفر وينقطع  
حكم التمام مع اقامة عشرة ايام في منزله  
منوبة او غير منوبة او في غير منزله مع النية  
ويرجع الى التمام في سفره الثاني على الاقوى و  
الاحوط الجمع في السفر الثاني في الثاني ولو

اقام عشرة بعد الترتين يومين لا ينقطع حكمه  
والاحوط الجمع في السفر الاول والثاني **عاشرها**  
وهو شرط وجوب القصر ان لا يكون في المواطن  
الاربعة مسجد الحرام ومسجد النبي م ومسجد الكوفة  
وحاشر الحسين فلو كان في احد ما تخير بين القصر  
والاتمام والالتزام افضل ويقتصر على المجددين  
الاختلين دون الزبائدين والاقوى الحاق السطح  
والمواضع المنخفضة من المساجد بالمساجد وفي  
الحاريت الداخلة في الجدران اشكال وكذا لا  
تسكن لو دخل بعض المصلي في المسجد وخرج  
بعض ولا حوط القصر حيث تد ونعني بالحائز ما  
تعلق على بعض القصر الشريف والاحوط اقتصار  
على ما كان الشرايع لا ان كان لا يرد على سنة

وعشرين ذراعا بذرعا اليد والاحوط في الجميع  
القصر ثم المدار بالقصر على وقت فعله لا على  
وقت الوجوب فمن دخل عليه الوقت في بلد و  
سافر حتى خرج عن محل الترخص قصر ومن دخل  
عليه الوقت في السفر ثم دخل منزله او محل اقامة  
عشرة ايام قبل الصلوة صلى تامة او ما القضاة  
فيتبع الاداء فان فات حضرك يصلي تامة ولو  
في السفر ومافات سفر يصلي قصيرا ولو في الحضر  
ومن اتم جاهلا باصل مسألة القصر صححت  
صلوته ومن جهل الخصوصيات بحكم اقامته  
والتردد فزعم ان اقامة الخمس مثلاً او التردد  
في عشرين يوماً موجب للاتمام فاتهم لزوم الاعادة  
والقضاء على نحو المتفق ومن قصر في الحضر عاد

وقضى مطلقاً من اتم في السفر تامة اعاد في الوقت  
لا في خارجة وان اتم مسافر بخاض او بالعكس  
اصحيا في الاولين والوقت في الاخيرين ولا يجب  
الجزم عقيب كل مقصود على استحبابه بعد كل  
فريضة يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله  
والله اكبر ثلاثين مرة قبل التسليم او بعده والله ولي  
التوفيق والحمد لله رب العالمين ثم يعين الله عز وجل  
في كل امر صالح





خطی اهدا